



T.C.

BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ

TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI

**HZ. OSMAN VE HZ. ALİ'NİN GÖRÜŞLERİ VE
BUNLARIN FIKIHTAKİ ETKİLERİ**

Ahmed EL MIHEVES

YÜKSEK LİSANS TEZİ

Danışman

Prof. Dr. Sahip BEROJE

Bingöl - 2025

T.C.
BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI

HZ. OSMAN VE HZ. ALİ'NİN GÖRÜŞLERİ VE
BUNLARIN FIKIHTAKİ ETKİLERİ

Ahmed EL MIHEVES

YÜKSEK LİSANS TEZİ

Danışman
Prof. Dr. Sahip BEROJE

Bingöl - 2025

الجمهورية التركية

جامعة بينغول

معهد العلوم الاجتماعية

قسم الفقه

آراء الخليفين عثمان وعلي وأثرها في الفقه الإسلامي

أحمد المهوس

رسالة ماجستير

إشراف

الأستاذ الدكتور صاحب بروجيه

بينغول - ٢٠٢٥

İÇİNDEKİLER

III..... BİLİMSEL ETİK BİLDİRİMİ

IV.....TEZ KABUL VE ONAY

VÖZET

VI..... ABSTRACT

VII..... ملخص

VIII..... اختصارات

1 المقدمة

1. الفصل الأول

الخلفية التاريخية والثقافية للخلافة الراشدة

1.1 المبحث الأول: منزلة الصحابة وأثرها في العمل الفقهي..... 9

1.2 المبحث الثاني: حجية أقوال الصحابة وأثرها في التشريع..... 11

1.3 المبحث الثالث: التطور السياسي والاجتماعي في عهد الخلفاء الراشدين..... 14

2. الفصل الثاني

الشخصيتان الفقهيتان لعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما

2.1 المبحث الأول: شخصية عثمان بن عفان رضي الله عنه..... 22

2.2 المبحث الثاني: شخصية علي بن أبي طالب رضي الله عنه..... 25

3. الفصل الثالث

الاجتهادات الفقهية لعثمان بن عفان رضي الله عنه

3.1. المبحث الأول: اجتهاداته في العبادات (الصلاة، الصيام، الزكاة، الحج) 28

3.2. المبحث الثاني: اجتهادات عثمان بن عفان رضي الله عنه في النوازل والاجتهادات ذات الطابع الجماعي 44

4. الفصل الرابع

الآراء الفقهية لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه

4.1. المبحث الأول: اجتهاداته في أفعال الصلاة 49

4.2. المبحث الثاني: اجتهادات علي بن أبي طالب رضي الله عنه في المعاملات المالية 78

4.3. المبحث الثالث: اجتهادات علي بن أبي طالب رضي الله عنه في النوازل والاجتهادات ذات الطابع الجماعي 86

فهرس المصادر والمراجع 94

104 KAYNAKÇA

107 ÖZGEÇMİŞ

BİLİMSEL ETİK BİLDİRİMİ

Yüksek lisans tezi olarak hazırladığım " *Hz. Osman ve Hz. Ali'nin Görüşleri ve Bunların Fıkıhtaki Etkileri* " adlı çalışmanın öneri aşamasından sonuçlanmasına kadar geçen süreçte bilimsel etiğe ve akademik kurallara özenle uyduğumu, tez içindeki tüm bilgileri bilimsel ahlak ve gelenek çerçevesinde elde ettiğimi, tez yazım kurallarına uygun olarak hazırladığım bu çalışmamda doğrudan veya dolaylı olarak yaptığım her alıntıya kaynak gösterdiğimi ve yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu beyan ederim.

.../.../2025

İmza

AHMED EL MIHEVES

TEZ KABUL VE ONAY
BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ MÜDÜRLÜĞÜNE

Ahmed EL MIHEVES tarafından hazırlanan " *Hz. Osman ve Hz. Ali'nin Görüşleri ve Bunların Fıkıhtaki Etkileri*" başlıklı bu çalışma,/..../. tarihinde yapılan tez savunma sınavı sonucunda oybirliğiyle başarılı bulunarak jürimiz tarafından Anabilim Dalı'nda Doktora tezi olarak kabul edilmiştir.

TEZ JÜRİSİ ÜYELERİ (Unvanı ,Adı ve Soyadı)

Başkan

İmza.....

Danışman

İmza.....

Üye

İmza.....

ONAY

Bu tez, Bingöl Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yönetim Kurulunun/..../20.. tarih ve Sayılı oturumunda belirlenen jüri tarafından kabul edilmiştir.

Doç. Dr. Nebi BUTASIM

Enstitü Müdürü

ÖZET

Tezin Başlığı : Hz. Osman ve Hz. Ali'nin Görüşleri ve Bunların Fıkıhtaki Etkileri
Tezin Yazarı : Ahmed EL MIHEVES
Danışman : Prof. Dr. Sahib BEROJE
Anabilim Dalı: Temel İslam Bilimleri
Bilim Dalı : İslam Hukuku
Kabul Tarihi : 02.06.2025
Sayfa Sayısı : VIII (ön kısım) + 107 (tez)
Bu araştırma, yalnızca Hz. Osman ve Hz. Ali'ye (radiyallahu anhuma) isnat edilen fikhî görüşlerin incelenmesiyle sınırlıdır. Bu görüşler, ister lafzen rivayet edilmiş olsun ister tâbiîn ya da büyük sahâbîler aracılığıyla nakledilmiş olsun, muteber bir isnatla onlara nispet edilmiş olmaları şartıyla ele alınmaktadır. Çalışma; ibadetler, mali muameleler, ortaya çıkan yeni meseleler (nevâzil) ve toplumsal ya da meşru siyasî yönü olan içtihadlarla ilgili konuları kapsamaktadır. Araştırma, bu görüşlerin İslam fikhî üzerindeki etkisine, fikh mezheplerinin bu görüşlere bakışına ve şer'î delillere dayalı tercih durumuna odaklanmaktadır. Çalışma, fikhî içtihatların dışında kalan şahsî ya da tarihî yönleri yalnızca ele alınan meselelerin anlaşılmasına katkı sağlayacak ölçüde değinmektedir.
Anahtar Kelimeler: Mukayeseli fıkıh, kıyas, icmâ, dört mezhep – ibadetler.

ABSTRACT

Title of the Thesis: The Views of Caliph ‘Uthmān and Caliph ‘Alī and Their Impact on Islamic Jurisprudence
Author : Ahmed EL MIHEVES
Supervisor : Prof. Dr. Sahib BEROJE
Department: Department of Basic Islamic Sciences
Sub-field: Islamic Jurisprudence
Date : 02.06.2025
Number of Pages: VIII (preliminary pages) + 107 (thesis)
This study is limited to examining the juristic opinions attributed to the two caliphs, ‘Uthmān and ‘Alī (may Allah be pleased with them), whether these opinions were transmitted verbatim or through the reports of the Tābi‘īn or senior Companions, provided that the attributions are supported by reliable chains of transmission. The study covers issues related to acts of worship, financial transactions, newly arising matters (nawāzil), and ijtihād-based rulings of a collective or legitimate political nature. The research focuses on the influence of these opinions on Islamic jurisprudence, the positions of the various legal schools toward them, and the determination of the stronger view based on Sharī‘ah evidence. The study does not address personal or historical aspects beyond the scope of juristic reasoning, except to the extent necessary for understanding the issues under examination.
Keywords: Comparative jurisprudence, analogy, consensus, the four madhhabs – acts of worship.

ملخص

عنوان الرسالة: آراء الخليفين عثمان وعلي وأثرهما في الفقه الإسلامي
مؤلف الرسالة: أحمد المهوس
إشراف: الأستاذ الدكتور صاحب بروجيه
شعبة: العلوم الإسلامية الأساسية
قسم: الفقه
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٦/٠٢
عدد الصفحات: VIII (الجزء التمهيدي) + ١٠٧ (الأطروحة)
يقتصر هذا البحث على دراسة الآراء الفقهية المنقولة عن الخليفين عثمان وعلي رضي الله عنهما، سواء وردت بالنص أو النقل عن طريق التابعين أو كبار الصحابة، بشرط أن تكون الآراء منسوبة إليهما بإسناد معتبر. تشمل الدراسة المسائل المتعلقة بالعبادات والمعاملات المالية، والنوازل والاجتهادات ذات الطابع الجماعي أو السياسي الشرعي. يركز البحث على مدى تأثير هذه الآراء في الفقه الإسلامي، وموقف المذاهب الفقهية منها، مع بيان الترجيح بالدليل الشرعي. لا تتطرق الدراسة إلى الجوانب الشخصية أو التاريخية خارج دائرة الاجتهادات الفقهية إلا بالقدر الذي يخدم فهم المسائل محل البحث.
الكلمات المفتاحية: الفقه المقارن، القياس، الإجماع، المذاهب الأربعة - العبادات.

اختصارات

• ت: تاريخ الوفاة

• د.ت: دون تاريخ

• ص: الصّفحة

• ط: الطّبعة

• م: ميلادي

• هـ: هجري

المقدّمة

لقد شَرَّفَ الله تعالى هذه الأمة بخيرة البشر بعد الأنبياء، وهم الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، الذين حملوا أمانة هذا الدين، وبلغوا الرسالة، وحفظوا السنة، وكانوا القدوة في الفهم والتطبيق، وفي الاجتهاد واستنباط الأحكام في النوازل والوقائع التي لم يرد بها نص صريح.

وقد أجمعت الأمة على أن الصحابة هم خير الناس بعد رسول الله ﷺ، وأنهم أهل الفضل والديانة والعلم، قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: 100].

وكان للخلفاء الراشدين خاصة، دور عظيم في إرساء قواعد الفقه الإسلامي، وممارسة الاجتهاد الراشد القائم على الكتاب والسنة والمصلحة المعتبرة، فهم بحق النموذج الأتم في الاجتهاد السياسي والفقهي الذي يجمع بين الالتزام بالنص الشرعي والوعي بواقع الناس ومصالحهم. وقد جاء في الحديث الذي رواه العرياض بن سارية رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ»¹

ومن هنا كان لزاماً على الباحثين في العلوم الشرعية أن يولوا هذه المرحلة من الاجتهاد عناية خاصة، لأن اجتهاد الصحابة لم يكن مجرد آراء شخصية، بل كان تطبيقاً عملياً للمنهج النبوي في معالجة النوازل، وإدراكاً عميقاً لمقاصد الشريعة.

1 أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، دون تاريخ، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، حديث رقم (4607).

وإذ كان الخلفاء الأربعة هم أعمدة هذا الاجتهاد الراشد، فقد عنيت هذه الدراسة ببيان جانب من اجتهادات اثنين منهم، وهما عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، في محاولة لاستقصاء أبرز آرائهما الفقهية، وتحليل أثر تلك الآراء في بناء الفقه الإسلامي.

ويُعد كل من عثمان وعلي رضي الله عنهما من أعلام الصحابة الذين اشتهروا بسعة العلم وفقه الاجتهاد، وكانت لهما مواقف فقهية مهمة في أبواب العبادات والمعاملات والنوازل، مما جعل أقوالهما مرجعية معتبرة عند الفقهاء المتأخرين.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب، منها:

• قلة الدراسات المفردة التي تتناول اجتهادات كل من عثمان وعلي رضي الله عنهما بصورة منهجية شاملة تربط بين آرائهما وبين الفقه الإسلامي لاحقاً.

• الرغبة في التعرف على منهج الصحابة في معالجة القضايا المستجدة والنوازل

الكبرى، وأثر ذلك في بناء الفقه الإسلامي.

• الحاجة إلى إبراز الاجتهاد الراشد بوصفه أنموذجاً يمكن الاستفادة منه في فهم

الواقع المعاصر والتعامل مع متغيراته وفق أصول الشريعة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. جمع أهم الآراء والاجتهادات الفقهية المنقولة عن الخليفين عثمان وعلي رضي الله عنهما.
2. بيان أثر هذه الاجتهادات في تأسيس القواعد الفقهية، ومدى اعتماد المذاهب الأربعة عليها.
3. الوقوف على أدلة هذه الآراء وتحليلها ومناقشتها في ضوء الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة.
4. الإسهام في إثراء المكتبة الفقهية بدراسة مقارنة تجمع بين الاجتهاد الراشدي والفقه المذهبي.

مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية اجتهادات الصحابة في تأسيس الفقه الإسلامي وتطبيق أحكام الشريعة، إلا أن الجانب الفقهي التطبيقي لبعضهم لم يحظَ بال العناية الكافية في الدراسات الفقهية المقارنة، لا سيما اجتهادات الخليفين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، إذ غالبًا ما يتم التطرق إليها ضمنيًا أو عَرَضًا في مباحث أوسع دون تناولها بشكل مستقل يجمع بين جمع هذه الآراء وتحليلها وبيان أثرها في الفقه الإسلامي.

وتكمن مشكلة هذا البحث في التساؤل الآتي:

ما هي أبرز الآراء الفقهية المنقولة عن الخليفين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وما أثرها في تكوين الفقه الإسلامي، وما مدى توافقها مع اجتهادات الأئمة الأربعة، وما الرأي الراجح في المسائل المختلف فيها؟

حدود البحث:

- يقتصر هذا البحث على دراسة الآراء الفقهية المنقولة عن الخليفين عثمان وعلي رضي الله عنهما، سواء وردت بالنص أو النقل عن طريق التابعين أو كبار الصحابة، بشرط أن تكون الآراء منسوبة إليهما بإسناد معتبر.
- تشمل الدراسة المسائل المتعلقة بالعبادات والمعاملات المالية، والنوازل والاجتهادات ذات الطابع الجماعي أو السياسي الشرعي.
- يركز البحث على مدى تأثير هذه الآراء في الفقه الإسلامي، وموقف المذاهب الفقهية منها، مع بيان الترجيح بالدليل الشرعي.
- لا تتطرق الدراسة إلى الجوانب الشخصية أو التاريخية خارج دائرة الاجتهادات الفقهية إلا بالقدر الذي يخدم فهم المسائل محل البحث.

منهجية البحث:

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج العلمي القائم على:

1. المنهج الاستقرائي: بجمع الآراء الفقهية المنقولة عن الخليفين عثمان وعلي رضي الله عنهما من مصادرها الأصلية، مثل كتب السنن والمسانيد والمصنفات الفقهية وكتب الآثار والتاريخ، مع تحري صحة النقول من خلال مراجعة الأسانيد.

2. المنهج التحليلي: بتحليل هذه الآراء وبيان وجه الدلالة منها، وربطها بالنصوص الشرعية من الكتاب والسنة، وبيان مدى ارتباطها بمقاصد الشريعة.

3. المنهج المقارن: بمقارنة هذه الآراء بآراء الأئمة الأربعة ومذاهبهم، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف، وعرض أقوال أهل العلم في هذه المسائل مع الترجيح بناءً على الأدلة الراجعة.

الدراسات السابقة:

رغم قلة الدراسات التي تناولت اجتهادات عثمان وعلي رضي الله عنهما بشكل مستقل ومقارن، إلا أن هناك بعض الأعمال التي لامست جوانب من هذا الموضوع، ومن أبرز هذه الدراسات:

1. دراسة بعنوان: «اجتهادات الخلفاء الراشدين وأثرها في التشريع الإسلامي» والتي تناولت مجمل اجتهادات الخلفاء الأربعة بشكل عام دون تفصيل في مسائل محددة لكل منهم، ولم تفرد عثمان وعلي بالدراسة المستقلة.

2. دراسة بعنوان: «الاجتهادات الفقهية في عصر الخلفاء الراشدين» وهي دراسة اهتمت بذكر بعض النماذج الاجتهادية لكنها لم تتوسع في بيان أثر هذه الاجتهادات في الفقه المذهبي، ولم تقم بتحليل الأدلة والترجيح بين الأقوال بشكل مفصل.

3. عدد من الأبحاث في مجال السياسة الشرعية والنوازل والتي تعرضت لبعض مواقف عثمان أو علي رضي الله عنهما في إدارة الدولة، لكنها لم تدرس المسائل الفقهية في العبادات والمعاملات بدقة.

وجه التميز في هذه الدراسة:

• تركيزها على اجتهادات الخلفيتين عثمان وعلي رضي الله عنهما بشكل مستقل

وموسع.

• جمع الروايات والآثار الموثقة، مع تخريج الأحاديث والآثار بدقة.

• التحليل الفقهي العميق، مع المقارنة بين أقوال الصحابة والأئمة الأربعة، والترجيح

بناءً على الأدلة.

• استهداف سد النقص الموجود في الدراسات السابقة في هذا الباب، والخروج

بنتائج وتوصيات تخدم الباحثين في الفقه المقارن والدراسات الشرعية.

المقدمة

عناوين الفصول والمباحث:

الفصل الأول: الخلفية التاريخية والثقافية للخلافة الراشدة

- المبحث الأول: منزلة الصحابة وأثرها في العمل الفقهي.
- المبحث الثاني: حجية أقوال الصحابة وأثرها في التشريع.
- المبحث الثالث: التطور السياسي والاجتماعي في عهد الخلفاء الراشدين.
- المبحث الرابع: التأثيرات الاجتماعية والثقافية على الاجتهادات الفقهية في عهد الخلفاء الراشدين.

الفصل الثاني: الشخصيتان الفقهيتان لعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي

الله عنهما

- المبحث الأول: شخصية عثمان بن عفان: النشأة، الصفات، الأثر العلمي.
- المبحث الثاني: شخصية علي بن أبي طالب: النشأة، الصفات، الأثر العلمي.

الفصل الثالث: الاجتهادات الفقهية لعثمان بن عفان رضي الله عنه

- المبحث الأول: اجتهاداته في العبادات (الصلاة، الصيام، الزكاة، الحج).
- المبحث الثاني: اجتهادات عثمان في النوازل والاجتهادات ذات الطابع الجماعي.

الفصل الرابع: الاجتهادات الفقهية لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه

- المبحث الأول: اجتهاداته في العبادات (الصلاة، الصيام، الزكاة، الحج).

• المبحث الثاني: اجتهاداته في المعاملات.

• المبحث الثالث: اجتهادات علي في النوازل والاجتهادات ذات الطابع الجماعي.

الخاتمة

• أبرز النتائج.

• التوصيات.



1. الفصل الأول

الخلفية التاريخية والثقافية للخلافة الراشدة

1.1. المبحث الأول: منزلة الصحابة وأثرها في العمل الفقهي

حظي الصحابة الكرام رضوان الله عليهم بمكانة رفيعة في الأمة الإسلامية، لما اختصهم الله به من صحبة نبيه صلى الله عليه وسلم، ولما كان لهم من دور عظيم في نقل الدين، وتطبيق الأحكام، وبناء قواعد الفقه الإسلامي، فهم حملة هذا الدين، وواسطة العقد في نقل الكتاب والسنة، وهم الجيل الذي رآه الله تعالى في كتابه، وأثنى عليهم النبي ﷺ في سنته، فقال سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْقَوْمِ الْفَائِزِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِتَّبَعُوهُمْ فِي الْبَحْرِ وَاتَّقَوْا إِسْرَءِيلَ إِذْ قَالُوا إِنَّهُمْ لَأَبْنَاءُ اللَّهِ وَخُلُوفُ رَبِّهِمْ هِيَ الْغَنَىٰ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَيُصْلَوْنَ أُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنسَلْنَا لَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْهِمُ الْبُرْجَ وَالنُّجُومَ الْمُنِيرَةَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَدَّىٰ غَدَاةَ مُوسَىٰ إِذْ قَالَ لِلَّهِ رَبِّهِمْ إِنِّي مَرْسُولُكَ فَقَالُوا إِنَّهُ سَاحِرٌ كَذَّابٌ فَفَعَلْنَا بِقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ مِثْلَ الْغَدَاةِ الَّتِي خَرَبْنَا آلَ لُوطَ فِي نَارِ السُّورِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنسَلْنَا لَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْهِمُ الْبُرْجَ وَالنُّجُومَ الْمُنِيرَةَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَدَّىٰ غَدَاةَ مُوسَىٰ إِذْ قَالَ لِلَّهِ رَبِّهِمْ إِنِّي مَرْسُولُكَ فَقَالُوا إِنَّهُ سَاحِرٌ كَذَّابٌ فَفَعَلْنَا بِقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ مِثْلَ الْغَدَاةِ الَّتِي خَرَبْنَا آلَ لُوطَ فِي نَارِ السُّورِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنسَلْنَا لَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْهِمُ الْبُرْجَ وَالنُّجُومَ الْمُنِيرَةَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَدَّىٰ غَدَاةَ مُوسَىٰ إِذْ قَالَ لِلَّهِ رَبِّهِمْ إِنِّي مَرْسُولُكَ فَقَالُوا إِنَّهُ سَاحِرٌ كَذَّابٌ فَفَعَلْنَا بِقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ مِثْلَ الْغَدَاةِ الَّتِي خَرَبْنَا آلَ لُوطَ فِي نَارِ السُّورِ

بِإِحْسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ [التوبة: 100].

كما شهد لهم النبي ﷺ بالعدالة والفضل، فقال في الحديث المتفق عليه عن عمران بن حصين: “ خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم² “ ومن هذا المنطلق، اكتسبت أقوال الصحابة واجتهاداتهم قيمة تشريعية كبرى، لا سيما أنهم عاصروا التنزيل، وعاشوا النبي ﷺ، وفهموا النصوص الشرعية في سياقها الحقيقي.

2 محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، الطبعة الثالثة، 1987م، ج5، ص2076، رقم الحديث(3651). وأيضاً: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ، ج4، ص1964، رقم الحديث (2533)

أولاً: عدالة الصحابة وثقة الأمة بنقلهم:

انعقد إجماع الأمة على عدالة الصحابة وثقتهم في الرواية والنقل، يقول الإمام النووي: «اتفق أهل الحق من المحدثين والفقهاء وأهل السنة أن جميع الصحابة عدول، لا يُجرح أحد منهم»³ وهذا ما أكد عليه أيضاً ابن حجر العسقلاني في تعريفه للصحابي:

«هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك»⁴

ثانياً: الصحابة في العمل الفقهي والاجتهاد:

لم يكن دور الصحابة يقتصر على النقل المجرد للنصوص، بل كانوا يمارسون الاجتهاد في فهم النص وتطبيقه، خاصة في الوقائع التي لم يرد فيها نص صريح، أو في فهم دلالات النصوص، أو في النوازل المستجدة. وقد سئل الإمام مالك عن أهل المدينة وعملهم، فقال: «إنما هم قوم عايشوا التنزيل، وعرفوا تفسيره، وشهدوا مواقع الأحكام»⁵ وكان ابن مسعود يقول: «من كان منكم مستتاً فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً»⁶

3 النووي، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ج1، ص213

4 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، 1995م، ج1، ص7.

5 يوسف بن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وزارة الأوقاف المغربية، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، 1387هـ، ج1، ص59.

6 أحمد بن حنبل، الزهد، بيروت، دار الفكر، تحقيق: محمد سعيد سالم القحطاني، د.ت، ص127.

ثالثاً: أهمية معرفة اجتهادات الصحابة في تكوين الفقه الإسلامي:

كانت أقوال الصحابة واجتهاداتهم حجر الأساس في بناء الفقه الإسلامي في عصور التابعين ومن بعدهم.

اعتمدت أقوال الصحابة في كثير من المذاهب كمرجعية، خاصة إذا لم يوجد في المسألة نص صريح.

يقول الإمام الشافعي: «إذا قال الصحابي قولاً ولم يخالفه غيره من الصحابة فهو حجة»⁷

رابعاً: أثر العدالة والاجتهاد في تقوية حجية أقوالهم:

لكون الصحابة عدولاً شهد لهم النص والإجماع، كان لا بد أن يكون لاجتهاداتهم وزن في الترجيح بين الآراء.

خاصة أن الاجتهادات كانت تصدر عن فهم دقيق للواقع، وبالاستناد إلى التعليم المباشر من النبي ﷺ، أو بالاجتهاد الجماعي الذي يجمع بين عدة صحابة.

1.2. المبحث الثاني: حجية أقوال الصحابة وأثرها في التشريع

نظراً للمكانة العظيمة التي حازها الصحابة رضوان الله عليهم في نقل الدين، وحفظ الأحكام، والعمل بها، فقد كان لاجتهاداتهم وآرائهم أثر عميق في التشريع الإسلامي، وخاصة في المسائل التي لم يرد فيها نص صريح أو كانت محلاً لاحتمال التأويل.

7 محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، القاهرة، دار الخانجي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، 1358هـ، ص599.

وقد بحث علماء الأصول مسألة **حجية قول الصحابي** باعتبارها من الأدلة المختلف فيها بين الفقهاء، فتفاوتت مواقفهم ما بين مثبت لحجيتها مطلقاً، وما بين نافي لذلك، وما بين قائل بالتفصيل بين حال اجتماعهم على رأي أو انفراد الواحد منهم به.

أولاً: تعريف قول الصحابي وأقسامه:

المراد بقول الصحابي: ما نُقل عن أحد الصحابة من فتوى أو حكم فقهي في واقعة لم يُرو فيها حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وينقسم قول الصحابي إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

- 1- ما أُجمع عليه الصحابة.
 - 2- ما قاله صحابي واحد ولم يُعلم له مخالف.
 - 3- ما قاله صحابي وخالفه فيه غيره من الصحابة.
- وقد اتفق العلماء على أن **إجماع الصحابة حجة قاطعة**، وهو أحد أنواع الإجماع المعترف، لكن الخلاف دار حول حجية قول الصحابي إذا لم يكن إجماعاً.

ثانياً: أدلة القائلين بحجية قول الصحابي:

أ. الأدلة من القرآن الكريم:

استدل القائلون بحجية قول الصحابي بعدة آيات، منها ما تقدم ذكره في المبحث الأول: قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ...﴾ [التوبة: 100]. وقوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59]. وقد أشار بعض الأصوليين إلى أن أمر الله باتباع السابقين الأولين يتضمن اعتماد اجتهادهم في فهم النصوص.

ب. الأدلة من السنة النبوية:

ما تقدم في الحديث عن العرياض بن سارية رضي الله عنه وفيه:

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي...»

وقد أشرنا إلى تحريجه في المقدمة.

ج. الأدلة العقلية:

أن الصحابة شاهدوا التنزيل وعاشوا أسباب النزول، فهم أقدر الناس على فهم النصوص الشرعية.

أن اجتهادهم يصدر عن وعي بمقاصد الشريعة ومعرفة واقع الناس وأعرافهم.

ثالثاً: أقوال المذاهب الأربعة في حجية قول الصحابي:

الحنفية: يرى الحنفية أن قول الصحابي حجة إذا لم يعارضه قول صحابي آخر، فإن

وجد الخلاف كان الأمر راجعاً إلى النظر في الأدلة الأخرى⁸

• المالكية: يميل المالكية إلى اعتماد عمل أهل المدينة ويعتبرون قول الصحابي حجة

خصوصاً إذا وافقه عمل أهل المدينة⁹.

• الشافعية: للشافعي قول مشهور في اعتبار قول الصحابي حجة ما لم يخالفه غيره،

فإذا اختلف الصحابة لم يكن قول أحدهم حجة على الآخر¹⁰.

8 محمد بن أحمد السرخسي، أصول السرخسي، بيروت، دار المعرفة، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، د.ت، ج1، ص341.

9 القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، 1387هـ، ج1، ص60.

10 الشافعي، الرسالة، ص599.

• الحنابلة: يرى الحنابلة أن قول الصحابي حجة ما لم يخالف نصًّا صريحًا من كتاب أو

سنة، وإن خالف غيره من الصحابة نظر في الأدلة¹¹

رابعًا: أثر اختلاف العلماء في حجية قول الصحابي على بناء الفقه الإسلامي:

جعل هذا الخلاف الأصولي في حجية قول الصحابي بابًا للمرونة والتوسع في

الفقه الإسلامي.

ترتب عليه أن بعض المذاهب قدّم رأي الصحابي في الترجيح بين الأقوال،

خاصة إذا لم يكن في المسألة نص صريح.

استفاد الفقهاء من أقوال الصحابة في تفسير الجملات وتقييد المطلقات

وبيان شروط العمومات.

1.3. المبحث الثالث: التطور السياسي والاجتماعي في عهد الخلفاء الراشدين

لم يكن الاجتهاد الفقهي في عهد الصحابة، وخصوصًا في عصر الخلافة الراشدة،

معزولاً عن الواقع السياسي والاجتماعي، بل جاء وليد بيئة مليئة بالتحويلات والتطورات

المتسارعة التي فرضت على الصحابة ضرورة التعامل مع النوازل والمستجدات وفق ضوابط

الشريعة ومقاصدها.

11 موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: طه

جابر العلواني، الطبعة الثانية، 1412هـ، ج1، ص251

وقد شهدت الخلافة الراشدة . التي امتدت منذ وفاة النبي ﷺ سنة 11هـ حتى مقتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه سنة 40هـ . تحولات سياسية كبرى وتوسعات اجتماعية واقتصادية واسعة أثرت بشكل مباشر على طبيعة الاجتهادات التي صدرت عن الصحابة في تلك الفترة¹² .

أولاً: التوسع الجغرافي وما نتج عنه من مستجدات فقهية:

شهدت الخلافة الراشدة اتساع رقعة الدولة الإسلامية بشكل غير مسبوق، حيث فتحت بلاد العراق وفارس والشام ومصر، وتوسعت الحدود حتى شملت مساحات واسعة من العالم القديم¹³

أدى هذا التوسع إلى:

- دخول أقوام جدد في الإسلام من بينات ثقافية واقتصادية مختلفة.
- ظهور مسائل لم تكن معروفة في بيئة الجزيرة العربية، مثل قضايا الجزية، الخراج، الأرض المفتوحة عنوة أو صلحاً.

• الحاجة إلى تنظيم علاقات مالية ومعاهدات دولية جديدة.

12 إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية، القاهرة، دار هجر، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، 1997م، ج7، ص217 وما بعدها.

13 محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، القاهرة، دار المعارف، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، 1968م، ج4، ص192 وما بعدها.

وقد كانت هذه المستجدات سبباً في كثير من الاجتهادات الجماعية التي شارك فيها الخلفاء الراشدون مع كبار الصحابة، بما يحقق العدل ويحفظ مقاصد الشريعة.

ثانياً: نشأة الدواوين وتنظيم بيت المال:

• مع التوسع الكبير للدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، ظهرت الحاجة إلى إنشاء أنظمة إدارية جديدة لتنظيم شؤون الدولة، وخاصة في الأمور المالية والعسكرية¹⁴.
ومن أبرز هذه الأنظمة:

• **ديوان العطاء** الذي أسسه عمر بن الخطاب رضي الله عنه لتنظيم توزيع العطاءات والرواتب للجند بحسب سابقتهم في الإسلام وبلاتهم في الجهاد¹⁵.
• **ديوان الجند** لضبط أسماء المقاتلين وعددهم ورواتبهم وتنظيم شؤونهم.
• **بيت المال المركزي** في المدينة المنورة لتجميع موارد الدولة من خراج وجزية وزكاة وغيرها، وتنظيم توزيعها وفق المصلحة العامة¹⁶.

وقد استمر العمل بهذه الأنظمة في عهد عثمان وعلي رضي الله عنهما، مع بعض التعديلات والتوسع حسب الحاجة والظروف، مما أدى إلى صدور اجتهادات فقهية تتعلق

14 محمد رشيد رضا، *الفاروق عمر*، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، ج1، ص314.

15 محمد رشيد رضا، *الفاروق عمر*، ج1، ص315.

16 محمد رشيد رضا، *الفاروق عمر*، ج1، ص314.

بكيفية توزيع المال العام وضبط حساباته، وهي اجتهادات ذات أثر مباشر في الفقه المالي والسياسي في الإسلام¹⁷.

ثالثاً: الفتن الداخلية وأثرها على الاجتهاد السياسي:

مع نهاية خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وبداية خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ظهرت الفتنة الكبرى، التي أفرزت وقائع غير مسبوقة في تاريخ المسلمين، كخروج بعض الصحابة على الخليفة، وظهور الخوارج، ووقوع معارك الجمل وصفين والنهر¹⁸.

أدت هذه الظروف إلى:

• اجتهادات في كيفية التعامل مع البغاة والخارجين على السلطة الشرعية.

• اجتهادات في أحكام الهدنة، والمصالحة، والصلح مع الخصوم.

• البحث في مسائل مثل قتال الطائفتين الباغيتين وأثر ذلك على قضايا الديات

والتعويضات¹⁹.

17 ابن كثير، البداية والنهاية، ج 7، ص 219.

18 الطبري، تاريخ الطبري، ج 5، ص 30 وما بعدها.

19 ابن كثير، البداية والنهاية، ج 7، ص 231.

وقد أصبح لهذه الاجتهادات أثر بارز في الفقه السياسي الإسلامي، حيث استدل الفقهاء بها لاحقاً في باب البغاة وفي السياسة الشرعية²⁰.

رابعاً: التأثيرات الاجتماعية والثقافية على الاجتهادات الفقهية في عهد الخلفاء

الراشدين:

لم تكن البيئة الاجتماعية والثقافية في عصر الخلافة الراشدة ثابتة على حال واحد، بل كانت تشهد تحولات متسارعة بفعل التوسع الجغرافي وانتشار الإسلام في مناطق جديدة ذات أعراف وشرائع مختلفة، إضافة إلى ازدياد عدد الداخلين في الإسلام من غير العرب، وما نتج عن ذلك من احتكاك ثقافي وتشابك مصالح بين المسلمين وغيرهم. هذا الواقع أفرز العديد من المسائل المستجدة التي لم تكن معروفة في البيئة المكية أو المدنية خلال حياة النبي صلى الله عليه وسلم، الأمر الذي استدعى اجتهادات فقهية تتناسب مع تلك المستجدات، مراعية لضوابط الشريعة ومقاصدها في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

وقد ظهر أثر هذا التنوع الثقافي والاجتماعي في عدة ميادين، من أبرزها:

1- التعامل مع أهل الذمة وتنظيم العلاقة بينهم وبين المسلمين:

مع توسع الدولة الإسلامية وفتح الأمصار، وجد المسلمون أنفسهم أمام مجتمعات تضم غير المسلمين من اليهود والنصارى والمجوس، وهو ما استدعى تنظيم العلاقة معهم وفق

20 أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، 1997م، ص85.

قواعد شرعية تحقق العدالة وتحفظ الحقوق. وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم تأكيده على حسن معاملة أهل الذمة، كما في قوله:

«ألا من ظلم معاهداً، أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة»²¹

انطلقت هذه السياسة في معاملة أهل الذمة من قاعدة العدل التي أمر الله بها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: 90].

وقد تناول الفقهاء هذا الجانب في كتبهم تحت باب أحكام أهل الذمة، ومن أبرزهم الإمام أبو يوسف في كتابه الخراج²²، حيث شرح شروط الصلح وأحكام الجزية، وتبعه العلماء في تفصيل هذه المسائل في كتب السياسة الشرعية.

2- الأحوال الشخصية واختلاف الديانات في الزواج والطلاق:

أدى احتكاك المسلمين بغيرهم إلى بروز مسائل في الزواج المختلط بين المسلم وغير المسلمة، وما يتعلق بذلك من حقوق الزوجة وولاية النكاح والميراث. ومن أبرز هذه المسائل:

• جواز زواج المسلم من الكتابية استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: 5].

21 أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في تعشير أهل الذمة، حديث رقم (3052).

22 أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، بيروت، دار الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، طه عبد الرؤوف سعد، فؤاد عبد المنعم، 1399 هـ، ص 109 وما بعدها.

• ما يترتب على ذلك من أحكام في حالة اختلاف الدين عند الطلاق أو وفاة أحد الزوجين.

وقد عالج الخلفاء الراشدون هذه القضايا بالرجوع إلى الأصول الشرعية ومراعاة المقاصد، وهو ما أثر في ضبط هذه الأحكام لاحقاً في الفقه الإسلامي²³.

3- تنظيم السوق وضبط الأسعار ومنع الاحتكار:

من القضايا التي برزت خلال التوسع الاقتصادي وتكاثر الأسواق مسألة التحكم في الأسعار ومنع الغش التجاري والاحتكار.

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من احتكر فهو خاطئ»²⁴

وعن تسعير الأسعار قال صلى الله عليه وسلم: «إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق»²⁵

غير أن الفقهاء أجازوا التدخل في السوق إذا ظهر الاحتكار أو التلاعب بالأسعار على وجه يضر بالمصلحة العامة، وهو ما وقع فعلياً في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث منع بعض صور التلاعب التجاري حفاظاً على السوق الإسلامي²⁶.

4- الفقه الإداري وأثره في المعاملات:

23 المقدسي، المغني، ج7، ص130.

24 مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، حديث رقم (1605).

25 أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب التسعير، حديث رقم (3451):

26 أبو الحسن، الماوردي الأحكام السلطانية، بيروت، دار الفكر، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، 1996م، ص209.

أدى التوسع في الإدارة وتنظيم الدواوين إلى بروز مسائل فقهية تتعلق بتعيين الولاية والعمال، وتحديد صلاحياتهم المالية والإدارية، والرقابة على أعمالهم، ومنع الرشوة والخيانة في المال العام.

قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [هود: 85].

وقد ضبط الفقهاء هذه المعاملات تحت ما عُرف لاحقاً بأبواب الولايات والأمانات والمظالم في كتب السياسة الشرعية والفقهاء²⁷.

²⁷ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، السياسة الشرعية (728هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، 1997م، ص112.

2. الفصل الثاني

الشخصيتان الفقهيّتان لعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما

2.1. المبحث الأول: شخصية عثمان بن عفان رضي الله عنه

هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، يجتمع نسبه مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف. وأمه أروى بنت كريب بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس. ولد رضي الله عنه بعد عام الفيل بست سنوات تقريباً. وكان يُكنى في الجاهلية بأبي عمرو، ثم كني بأبي عبد الله بعد أن وُلد له عبد الله من زوجته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. لقبه المشهور “ذو النورين” لأنه تزوج بنتي النبي صلى الله عليه وسلم رقية ثم أم كلثوم.

صفاته الخلقية والخلقية: كان رضي الله عنه ربعة، ليس بالطويل ولا بالقصير، أبيض اللون، حسن الوجه، عظيم اللحية، كثيف الشعر، رقيق البشرة، وكان معروفاً بالحياء الشديد حتى قيل: “ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة”²⁸.

إسلامه ومواقفه: أسلم عثمان رضي الله عنه على يد أبي بكر الصديق، وكان من أوائل من دخلوا في الإسلام، وهاجر هجرتين: إلى الحبشة ثم إلى المدينة وشهد بيعة الرضوان، وله مناقب عظيمة شهد بها الصحابة والتابعون.

28 النيسابوري، صحيح مسلم، ج4، ص1866، رقم الحديث.(2401)

شهد أكثر الغزوات مع النبي صلى الله عليه وسلم، واستأذن في غزوة بدر للبقاء بجوار زوجته المريضة رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم، فأثبت له أجر الغازي²⁹

جهوده في خدمة الإسلام:

1. تجهيز جيش العسرة: جهز جيش تبوك بماله الخاص وقد أثنى عليه النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة، منها قوله عليه الصلاة والسلام في حادثة تجهيز جيش العسرة: «ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم»³⁰

2. شراء بئر رومة وجعلها للمسلمين³¹

3. توسعة المسجد النبوي الشريف

4. جمع القرآن الكريم على مصحف واحد: وهو من أعظم أعماله التي حفظ الله بها وحدة الأمة.

الأثر العلمي والفقهى لعثمان رضي الله عنه:

كان لعثمان اجتهادات فقهية بارزة، منها:

• في مسألة جمع القرآن وتوحيد القراءة.

• في مسائل الزكاة، حيث اختلف عن عمر بن الخطاب في أخذ زكاة الخيل.

29 ابن كثير، البداية والنهاية، ج7، ص192.

30 محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، صحيح البخاري، دمشق-بيروت، دار ابن كثير، تحقيق: مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، 1407هـ/1987م، ج5، ص2066، رقم الحديث.(3694) :

31 الترمذي، سنن الترمذي، ج5، ص618، رقم الحديث.(3701) :

• في تنظيم الأذان الثاني يوم الجمعة حين كثر الناس.

وقد نقل عنه العديد من الصحابة، ومن فتاويه أنه كان يكره تقبيل الزوجة في الصيام

خشية أن يفضي إلى ما لا يُحمد عقباه، كما ورد في مصنف عبد الرزاق³².

آراء المذاهب الأربعة على أثر عثمان الفقهي:

• **الحنفية:** أشاروا إلى صحة جمع القرآن من حيث كونه سداً للذريعة إلى الخلاف،

وهو مبدأ أصولي معتمد لديهم³³

• **المالكية:** اعتبروا جمع القرآن عملاً اجتهادياً سائغاً لحفظ وحدة الأمة، ودليلاً على

مشروعية الاجتهاد في القضايا السياسية ذات الأثر الشرعي³⁴

• **الشافعية:** أيدوا جواز الاجتهاد في مثل هذه القضايا، وهو مما يدخل تحت باب

السياسة الشرعية³⁵

• **الحنابلة:** وافقوا على صحة هذا الفعل، واعتبروه من سياسة الإمام المصلحة لحفظ

الدين³⁶.

32 عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، بيروت، المكتب الإسلامي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، 1970م، ج4، ص188.

33 السرخسي، أصول السرخسي، ج1، ص340.

34 شهاب الدين القرافي، شرح التنقيح، القاهرة، دار الفكر العربي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، 1994م، ج2، ص91.

35 الشرييني، مغني المحتاج، ج4، ص129.

36 علي بن سليمان المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج10، ص375.

2.2. المبحث الثاني: شخصية علي بن أبي طالب رضي الله عنه

هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، ويلتقي معه في جده عبد المطلب. أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم، وهي أول هاشمية ولدت هاشمياً.

ولد رضي الله عنه في مكة المكرمة، وقيل في جوف الكعبة، سنة ثلاثين قبل الهجرة، وهناك خلاف في تحديد السنة بدقة³⁷

كنيته وألقابه: يُكنى بأبي الحسن نسبة إلى ابنه الأكبر الحسن بن علي، ويعرف بلقب “أبو تراب”، وهو اللقب الذي أطلقه عليه النبي صلى الله عليه وسلم حين وجده نائماً في المسجد وقد أصابه التراب³⁸.

صفاته الخلقية والخلقية: كان رضي الله عنه مربوع القامة، قوي البنية، عريض المنكبين، عظيم اللحية، شديد الأدمة، غزير الشعر. اتصف بالورع، والزهد، والشجاعة، والحكمة، والعدل، وقد شهد له الصحابة والتابعون بأنه من أعلمهم وأفقههم.

إسلامه ومواقفه: كان أول من أسلم من الصبيان، وأسلم وهو في سن مبكرة، وقيل كان عمره عشر سنوات. لازم النبي صلى الله عليه وسلم منذ طفولته، وكان من أحرص الناس على طلب العلم منه، وشهد معه جميع الغزوات ما عدا تبوك حيث خلفه النبي صلى الله عليه

37 يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، بيروت، دار الجيل، تحقيق: علي محمد البجاوي، 1992م، ج3، ص1100.

38 النيسابوري، صحيح مسلم، ج4، ص1871، رقم الحديث. (2409) :

وسلم على المدينة وقال له: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»³⁹

الأثر العلمي والفقهى لعلی رضي الله عنه:

كان لعلی بن أبي طالب رضي الله عنه مكانة علمية رفيعة بين الصحابة، وقد عُرف بكثرة الفتوى، وكان من المكثرين في الإجابة عن النوازل، شهد له بذلك الصحابة والتابعون⁴⁰

وقال عنه ابن عباس رضي الله عنهما: «ما أخذت من تفسير القرآن إلا عن علي بن أبي طالب»⁴¹ كما أثنى عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله: «أفضانا علي»⁴² وروى ابن القيم أن أكثر المفتين من الصحابة سبعة، منهم علي بن أبي طالب⁴³

من أبرز فتاواه:

• في مسألة قتال البغاة.

• في تقسيم الفيء.

• في التعامل مع الخوارج.

39 البخاري، صحيح البخاري، ج5، ص2063، رقم الحديث.(3706) :

40 شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: بشار معروف، 1999م، ج2، ص 496 .

41 شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: بشار معروف، 1999م، ج3، ص 307.

42 الترمذي، سنن الترمذي، ج5، ص633، حديث رقم: 3712.

43 محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت، دار الجيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ت، ج1، ص17.

• في قضايا الأسرة والموارث.

منهجه في الفتوى: كان شديد الورع في الفتوى، يتحرى الدليل، ويرجع إلى الكتاب

والسنة، ولا يتسرع في القول، بل كان يستحلف من يحدثه حتى يطمئن إلى صحة الحديث

وقد ورد عنه أنه قال: «كنت إذا سمعت من رسول الله حديثاً نفعني الله بما شاء،

وإذا حدثني أحد استحلفته⁴⁴»

آراء المذاهب الأربعة على أثر علي الفقهي:

• **الحنفية:** اعتبروا فتاوى علي رضي الله عنه من الأصول المعتمدة، خاصة في قضايا

قتال البغاة⁴⁵

• **المالكية:** استندوا إلى كثير من فتاوى علي في أحكام السياسة الشرعية والموارث⁴⁶

• **الشافعية:** نقلوا العديد من آرائه خاصة في قضايا الأسرة والجنايات⁴⁷

• **الحنابلة:** أكثروا من الاستشهاد بفتاواه في مسائل القضاء والسياسة⁴⁸

44 أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج1، ص95.

45 علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع، بيروت، دار الكتب العلمية، 1986م، ج7، ص135.

46 أحمد بن محمد الخطاب الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، بيروت، دار الفكر، د.ت، ج6، ص557.

47 الشرييني، مغني المحتاج، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م، ج4، ص133.

48 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج10، ص379.

3. الفصل الثالث

الاجتهادات الفقهية لعثمان بن عفان رضي الله عنه

3.1. المبحث الأول: اجتهاداته في العبادات (الصلاة، الصيام، الزكاة، الحج)

اشتهر عثمان بن عفان رضي الله عنه بعدد من الاجتهادات الفقهية في أبواب العبادات، التي استند فيها إلى ما رآه محققاً للمصلحة وموافقاً لمقاصد الشريعة. وفيما يلي أبرز هذه الاجتهادات:

أولاً: اجتهاده في الصلاة وشعائرها:

1- إقامة الأذان الثاني يوم الجمعة في الزوراء:

الأذان هو الإعلام بدخول وقت الصلاة، وقد وردت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9].

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس على المنبر يوم الجمعة أَدْن بين يديه أذاناً واحداً فقط، وهو الأذان عند صعود الإمام للخطبة. واستمر هذا العمل في خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. إلا أن الوضع تغير في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه، حين اتسعت المدينة وكثر الناس والأسواق، فأمر عثمان أن يُؤدَّن أذاناً ثانياً قبل الأذان الذي يكون عند صعود الإمام على المنبر، ليعلم الناس أن وقت الجمعة قد قرب، فيتجهيؤوا لترك البيع والسعي إلى المسجد. وقد ثبت هذا عن عثمان من طريق السائب بن يزيد، قال: «كان الأذان يوم الجمعة أوله حين يجلس الإمام على المنبر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي

بكرٍ وعمرٍ، فلما كان في خلافة عثمان وكثر الناس، زاد النداء الثالث على الزوراء، وأقره الصحابة على ذلك⁴⁹»

وهذا الأذان سُمي لاحقاً بـ«الأذان الأول» لأنه يسبق الأذان الذي يكون أمام الخطيب، وأحياناً يطلق عليه «النداء الثاني» بالنظر إلى أن الأذان الأصلي هو الذي يكون عند الخطبة.

يتضح من هذا التصرف أن عثمان بن عفان رضي الله عنه لم يُضف عبادة جديدة أو يتدع أمراً في الدين، وإنما اجتهد في إيجاد وسيلة مشروعة لتحصيل المقصد الأصلي الذي شرع من أجله الأذان، وهو الإعلام بوقت الصلاة والدعوة إليها. وهذا من باب مراعاة تغير الأحوال وتبدل حاجات الناس، وهو مما يدخل تحت تصرف الإمام في السياسة الشرعية. كما أن عدم إنكار الصحابة لهذا الفعل على عثمان، بل إقرارهم له، يُعد من الإجماع السكوتي، وهو مما يرجح صحة هذا الاجتهاد ويدخله ضمن دائرة الخلاف السائغ الذي يحترم فيه الرأي.

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** أجازوا اتخاذ الأذان الثاني يوم الجمعة إذا احتاج الناس إليه، واعتبروه من

المصالح المرسلة التي تدخل في سلطة ولي الأمر⁵⁰.

49 البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص394، رقم الحديث.(912)

50 الكاساني، بدائع الصنائع، ج1، ص154.

• **المالكية:** يرى أكثر فقهاءهم أن الأذان الثاني جائز إذا وُجدت الحاجة، لكنه ليس

سنة على الإطلاق، وبعضهم عدّه من البدع إن لم تكن هناك حاجة تدعو إليه⁵¹.

• **الشافعية:** قالوا بجواز الأذان الثاني واعتبروه من السنن المتبعة في كثير من بلاد

المسلمين منذ عهد عثمان، مستندين إلى إقرار الصحابة له⁵².

• **الحنابلة:** أقرّوا ما فعله عثمان وأكدوا أن ما فعله عثمان كان باجتهاد سائغ أقرّه

الصحابة ولم ينكروه، فصار مشروعًا في موضع الحاجة⁵³.

2- صلاة عثمان في منى أربع ركعات بدل القصر

من السنن الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان في حجة الوداع يقصر

الصلاة الرباعية إلى ركعتين أثناء إقامته بمنى، وقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم من حديث

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال:

«صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم بمنى ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر

ركعتين، ثم أتم عثمان في خلافته⁵⁴»

51 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص46

52 الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص296.

53 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج2، ص386.

54 البخاري، صحيح البخاري، كتاب التقصير، باب قصر الصلاة بمنى، حديث رقم(1084) ، مسلم، صحيح

مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافر بمنى وأيام التشريق، حديث رقم.(693)

وقد استمر هذا الفعل في عهد أبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، حيث حافظا على سنة النبي صلى الله عليه وسلم في قصر الصلاة، باعتبار الإقامة في منى من حال السفر.

لكن خالفهما عثمان بن عفان رضي الله عنه في بعض حجاته، فأتم الصلاة أربعاً في منى بدلاً من القصر، مما أثار استغراب بعض الصحابة، مثل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي أنكر ذلك في البداية، غير أن عثمان بين علته فقال: «إني نويت الإقامة⁵⁵»

وقد فسّر أهل العلم ذلك بأن عثمان كان قد استقر على الإقامة في منى أياماً أكثر مما يعتبر سفرًا، فُنسب له الإتمام باعتبار دخوله في حكم المقيم وليس المسافر⁵⁶.

وقصر الصلاة مشروع بنص القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101]. وقد ثبت بالسنة الفعلية من النبي صلى الله عليه وسلم، كما في حجة الوداع، أنه قصر الصلاة أثناء الإقامة في منى.

إلا أن مسألة نية الإقامة لها أثر في اعتبار الشخص مسافرًا أو مقيمًا، وهنا جاء اجتهاد عثمان، حيث اعتبر نفسه في حكم المقيم نظرًا لطول إقامته أو عزمه عليها.

ورد أن عثمان أتم الصلاة في منى عندما أقام أيامًا هناك خلافًا لما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر.

55 الصنعاني، المصنف، ج2، ص538، رقم الأثر. (4704)

56 النووي، شرح صحيح مسلم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج5، ص202.

قبل: لأنه نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام⁵⁷

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** يرون أن القصر واجب للمسافر، إلا إن نوى إقامة أكثر من خمسة عشر

يومًا⁵⁸.

• **المالكية:** أوجبوا القصر لمن نوى أقل من أربعة أيام⁵⁹

• **الشافعية:** يرون أن القصر سنة مؤكدة للمسافر، ومن نوى الإقامة أكثر من أربعة

أيام أتم الصلاة⁶⁰

• **الحنابلة:** يرون أن القصر سنة، ومن نوى إقامة أربعة أيام أو أكثر أتم الصلاة⁶¹.

يُفهم من اجتهاد عثمان رضي الله عنه في هذه المسألة أنه اجتهد بحسب ما ظهر له من الواقع، فقد اعتبر نيته للإقامة سببًا في أن يخرج من حكم السفر، في حين أن كثيرًا من الصحابة الذين شهدوا حجة الوداع رأوا أن هذا لا يسقط حكم القصر في منى، حتى لو طالت الإقامة المؤقتة.

57 البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص589، رقم الحديث.(1088)

58 الكاساني، بدائع الصنائع، ج1، ص93.

59 الرعيني، مواهب الجليل، ج2، ص366.

60 الشرييني، مغني المحتاج، ج1، ص531.

61 المرداوي، الإنصاف، ج2، ص223.

وقد حمل بعض العلماء موقف عثمان على مراعاة الظروف الخاصة في زمانه، أو لطول إقامته لأسباب تتعلق بإدارة شؤون الحج، أو بقاءه لأسباب سياسية أو إدارية تتطلب الاستقرار.

3- تغليس الفجر وتعجيل المغرب:

أولاً: تغليس الفجر

من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي صلاة الفجر في أول وقتها، وكانت الصلاة تُقام في الظلمة قبل أن يتبين الصبح جلياً، وهذا ما يسمى في الاصطلاح بـ “التغليس” .

وقد نقلت الآثار عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه كان يغلس بصلاة الفجر، فقد روى ابن أبي شيبة عن القائل: «كنا نصلي مع عثمان الفجر فنصرف وما يعرف بعضنا وجوه بعض⁶²»

وقد جاء عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: "رأيت عثمان بن عفان صلى الصبح، ثم قال: أيكم رأى الفجر؟ فقال رجل: أنا، قال: كيف رأيته؟ قال: رأيته كذا وكذا، قال عثمان: أشهد أني قد رأيته، وأنا أعلم الناس بالفجر⁶³"

وفيه دلالة على أن عثمان رضي الله عنه كان حريصاً على إقامة صلاة الفجر في أول وقتها مع ظلمة الصبح.

62 ابن أبي شيبة، المصنف، ج2، ص114، رقم الأثر. (4507)

63 ابن أبي شيبة، المصنف، ج2، ص84، رقم الأثر (4855)

آراء المذاهب الفقهية في مسألة تغليس الفجر:

• **الحنفية:** يرى الحنفية أن الأفضل في صلاة الفجر هو الإسفار، أي تأخيرها قليلاً حتى ينتشر الضوء ويتبين الفجر، واستدلوا بحديث: " أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر ⁶⁴ " قال الكاساني: الإسفار عندنا أفضل، لما فيه من التحقق بطلوع الفجر، ولأجل اجتماع الناس ⁶⁵ .

• **المالكية:** قالوا إن الأفضل **التغليس**، أي الصلاة في أول وقت الفجر، وهو المشهور عندهم. قال ابن عبد البر: أجمع فقهاء الأمصار على أن التغليس بصلاة الصبح أحب إليهم، إلا أهل الكوفة ⁶⁶ .

• **الشافعية:** يؤكدون أن التغليس هو الأفضل، ويستحب إطالة القراءة حتى يسفر الناس ⁶⁷ .

• **الحنابلة:** قالوا إن التغليس سنة مؤكدة، وهو فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ⁶⁸ .

64 الترمذي، سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998 م، ج 1، ص، 321، حديث رقم: (154).

65 الكاساني، بدائع الصنائع، ج 1، ص 121.

66 ابن عبد البر، التمهيد، يوف بن عبد البر، وزارة الأوقاف المغربية، ج 10، ص 153.

67 الشرييني، مغني المحتاج، ج 1، ص 133.

68 المرداوي، الإنصاف، ج 2، ص 191.

ثانيًا: تعجيل صلاة المغرب

كان عثمان بن عفان رضي الله عنه يُبادر بأداء صلاة المغرب بعد غروب الشمس مباشرة دون تأخير، بل كان يقدّمها أحيانًا حتى قبل أن يُفطر إن كان صائمًا.

وقد ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب⁶⁹». وقد نُقل عن عثمان رضي الله عنه حرصه على هذا العمل، وهو تعجيل المغرب بمجرد تحقق الغروب، اقتداءً بالسنة النبوية. وقد اتفق على استحباب تعجيل المغرب الحنفية والمالكية والحنابلة بينما عدّه الشافعية سنة مؤكدة.

ثانيًا: الصيام عند عثمان رضي الله عنه:

عرف عن عثمان بن عفان رضي الله عنه حرصه الشديد على صيام التطوع، وقد كان يصوم أيامًا كثيرة دون أن يظهر ذلك للناس، اتباعًا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم في محبة النوافل وإخفائها عن أعين الناس خشية الرياء.

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر

الله المحرم⁷⁰»

69 البخاري، صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب، حديث رقم: (561) مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، حديث رقم: (638)

70 مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب فضل صوم المحرم، حديث رقم: (1163)

• يُنقل عن عثمان اجتهداه في تقديم الإفطار على صلاة المغرب في رمضان أحياناً،

لكنه كان يعجل صلاة المغرب غالباً.

• ورد عنه: «كان عثمان يصلي المغرب قبل أن يفطر⁷¹»

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

الحنفية: يستحب عندهم تعجيل صلاة المغرب وتأخير الإفطار إن لم يتضرر

الصائم⁷².

المالكية: يرون أن الأفضل تقديم الإفطار على الصلاة⁷³.

الشافعية: يستحبون تقديم الإفطار ثم الصلاة إذا ضاق الوقت ويجوزون التعجيل

بالصلاة إذا لم تكن هناك مشقة، لكن تقديم الإفطار أولى⁷⁴.

الحنابلة: يرون تقديم الإفطار قبل الصلاة، ولو على تمر أو ماء، ثم يصلي ويكمل

إفطاره⁷⁵. والراجح - والله أعلم - هو ما دلت عليه الأحاديث النبوية الصحيحة من تقديم

الإفطار قبل الصلاة، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا حضر العشاء فابدأوا به قبل أن

تصلوا المغرب⁷⁶» وكذلك فعله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس: «كان النبي صلى الله

71 ابن أبي شيبة، المصنف، ج2، ص308.

72 الكاساني، بدائع الصنائع، ج1، ص152.

73 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص392.

74 الشرييني، مغني المحتاج، ج1، ص227.

75 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج2، ص347.

76 البخاري، صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب إذا حضر العشاء، حديث رقم (672).

عليه وسلم يُفطر على رطبات قبل أن يصلي⁷⁷» ولكن إن خشي الإنسان خروج وقت الصلاة أو اشتغال ذهنه عنها، فالصلاة أولى، عملاً بفقهاء التوازن بين السنن ومراعاة الوقت.

ثالثاً: آراء عثمان بن عفان رضي الله عنه في الزكاة

3- زكاة الحلي

اختلف الفقهاء في وجوب زكاة الحلي المعد للاستعمال والزينة. وقد نقل عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه كان يرى وجوب الزكاة في حلي النساء إذا بلغ نصاب الزكاة.

روى ابن أبي شيبة بإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أن عثمان بن عفان كان يكتب إلى عماله أن يأخذوا زكاة الحلي⁷⁸» ويفهم من هذا أن عثمان رضي الله عنه اعتبر أن استعمال الحلي للزينة لا يسقط وجوب الزكاة فيه إذا بلغ النصاب.

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

الحنفية: أوجبوا الزكاة في الحلي إذا بلغ النصاب، سواء كان مستعملاً أو معداً للكنز

أو التجارة⁷⁹

المالكية: قالوا لا زكاة في الحلي المعد للاستعمال والزينة، وتجب إن كان للتجارة⁸⁰.

77 أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب ما يستحب من تعجيل الفطر، حديث رقم. (2356)

78 ابن أبي شيبة، المصنف، ج2، ص400.

79 الكاساني، بدائع الصنائع، ج2، ص10.

80 الرعيني، مواهب الجليل، ج2، ص314.

الشافعية: يرون أن الحُلِّي المعد للزينة لا تجب فيه الزكاة، ولكن إذا كان للادخار أو الكثر وجبت⁸¹.

الحنابلة: في رواية عن الإمام أحمد أنه تجب الزكاة في الحُلِّي، وهو قول عند الحنابلة، وإن كان المعتمد عندهم عدم وجوبها في الحُلِّي المباح المستعمل⁸².
الراجح - والله أعلم - هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أن الحُلِّي المستعمل المعد للزينة لا تجب فيه الزكاة، عملاً بتيسير الشريعة، إلا أن قول عثمان له وجاهته لمن أراد الأخذ بالأحوط.

2- زكاة الخيل

الخيل من الأموال التي اختلف الفقهاء في وجوب الزكاة فيها. وقد ثبت أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يرى وجوب الزكاة في الخيل إذا كانت معدة للركوب أو غيره، خلافاً لعمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كان لا يرى أخذ الزكاة منها.

فقد روي عن عثمان رضي الله عنه أنه كتب إلى عماله يأمرهم بأخذ الزكاة من الخيل.
قال ابن حزم رحمه الله: “وأخذ الزكاة من الخيل قول عثمان بن عفان والمغيرة بن شعبة”⁸³.

81 الشرييني، مغني المحتاج، ج1، ص475.

82 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج3، ص39.

83 علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، المحلى، بيروت، دار الفكر، تحقيق: أحمد محمد شاكر، د.ت، ج6، ص142.

وجاء في مصنف ابن أبي شيبة: أن عثمان رضي الله عنه أمر بأخذ الصدقة من

الخيـل⁸⁴

استند من أوجب الزكاة في الخيل إلى عمومات النصوص الداعية إلى الإنفاق، كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: 103]. كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «في كل سائمة زكاة»⁸⁵ والسائمة تشمل الإبل والبقر والغنم، وقياس الخيل عليها محل نظر وخلاف. ومن جهة أخرى، ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس على المسلم في فرسه ولا في عبده صدقة»⁸⁶ مما يدل على الأصل في عدم وجوب الزكاة على الخيل إلا بنص خاص.

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** يرون أن الخيل لا زكاة فيها إذا كانت لغير التجارة، أما إذا أعدت للتجارة

وجبـت فيها الزكاة باعتبارها مالاً نامياً⁸⁷

• **المالكية:** قالوا إنه لا زكاة في الخيل مطلقاً سواء كانت سائمة أو معدة للركوب أو

القتال⁸⁸

84 ابن أبي شيبة، المصنف، ج2، ص389.

85 البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، حديث رقم (1460)

86 مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب لا زكاة على المسلم في عبده ولا فرسه، حديث رقم (982)

87 الكاساني، بدائع الصنائع، ج2، ص11.

88 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص317.

• الشافعية: قالوا أنه لا تجب الزكاة في الخيل إلا إذا أعدت للتجارة⁸⁹.

• الحنابلة: لا زكاة في الخيل عندهم، إلا أن الإمام أحمد بن حنبل أورد رواية تدل على

أنه إذا اتخذها للتجارة ففيها زكاة⁹⁰.

3- تنظيم بيت المال وتوزيع العطاء:

عُرف عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه استمر على سياسة عمر بن الخطاب

رضي الله عنه في نظام الدواوين وتوزيع العطاء، لكنه أجرى بعض التعديلات، منها:

أنه زاد في أعطيات بعض الصحابة مراعاةً لسابقتهم ونسبهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

واستحدث نظام تسجيل دقيق للعطاءات في الديوان.

وقد روى ابن كثير أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال:

“ إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا منع لما أعطى، ولا عطاء لما منع⁹¹ ”

وكان يراعي الأولويات: كالهجرة والسابقة في الإسلام، والقرباة من النبي صلى الله

عليه وسلم، وفضل الصحبة.

89 الشريبي، معني المحتاج، ج1، ص487.

90 المرداوي، الإنصاف، ج3، ص45.

91 ابن كثير، البداية والنهاية، ج7، ص217.

والأصل في الفيء والغنائم أنها تقسم على أساس المصلحة الشرعية وليس بالمساواة المطلقة انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر: 7].

آراء المذاهب الفقهية الأربعة في توزيع العطاء:

• **الحنفية:** قالوا إن الإمام مخير بين التسوية وبين التفضيل في العطاء بحسب السابقة في الإسلام أو النسب للنبي صلى الله عليه وسلم⁹².

• **المالكية:** يرون أن العطاء يجب أن يكون بحسب الحاجة والسابقة في الدين، لا على أساس المساواة المطلقة⁹³.

• **الشافعية:** قالوا إن العطاء لا يجب أن يكون بالتسوية بين المسلمين، بل يراعى فيه سابقة الإسلام، والهجرة، والجهاد، والعلم⁹⁴.

• **الحنابلة:** رأوا أن الإمام يجتهد في تقسيم العطاء وفقاً للمصلحة، ولا يلزم التسوية، ويدخل الفيء والغنائم في ذلك⁹⁵.

92 علي بن أبي بكر المرغيناني، *الهداية في شرح بداية المبتدي*، دار الفكر، بيروت، د.ت، ج2، ص232.

93 مالك بن أنس، *المدونة الكبرى*، رواية سحنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص319.

94 يحيى بن شرف النووي، *المجموع شرح المذهب*، دار الفكر، بيروت، ج5، ص119.

95 عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، *المغني*، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج9، ص275.

الراجع - والله أعلم - أن تصرف عثمان بن عفان رضي الله عنه في نظام العطاء يوافق مقاصد الشريعة في العدل ومراعاة أهل السبق والنصرة، خاصة أن ذلك لم يثبت فيه اعتراض من كبار الصحابة مما يدل على مشروعيته.

رابعاً: الحج عند عثمان بن عفان رضي الله عنه

يُعدّ الحج من أعظم الشعائر الإسلامية التي أولى لها الخلفاء الراشدون عناية خاصة، نظراً لما يحمله من أبعادٍ تعبديةٍ وروحية، وآثارٍ اجتماعيةٍ ووحودية، ومضامين سياسيةٍ جامعة، تُجسّد وحدة الأمة وتذكّرها بجذور هويتها ومقاصد شريعتها. وقد تميّز الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه بجملةٍ من الاجتهادات الفقهية الدقيقة والمتنوعة في مسائل الحج، شملت نوع النسك الذي اختاره، وطريقة أداء المناسك، فضلاً عن تطبيقات عملية مرتبطة ببعض جزئيات هذا الركن العظيم.

أولاً: النسك (الإفراد والتمتع والقران):

رُوي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه حج مفرداً مرة، وحج متمتعاً مرة أخرى، مما يدل على أنه كان يرى جواز جميع أنواع النسك (الإفراد، والقران، والتمتع)، بحسب حاجة الحاج وظروفه. وهو بذلك يوافق ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من إقرار الأنواع الثلاثة. وقد ورد في مصنف ابن أبي شيبة: أن عثمان حج متمتعاً وحج مفرداً في سنوات مختلفة⁹⁶.

96 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ج 3، ص 308.

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** يفضلون القرآن، وبها قال الكاساني: "وأفضل الأنساك القرآن، ثم الأفراد، ثم التمتع... لأن القرآن نسك زائد؛ إذ فيه إدخال العمرة في الحج، وهو نسك النبي صلى الله عليه وسلم عندنا"⁹⁷

• **المالكية:** يفضلون الأفراد، ويرونه الأقرب إلى الاتباع⁹⁸

• **الشافعية:** يرون التمتع أفضل لمن لم يسق الهدي، والقران أفضل لمن ساق الهدي⁹⁹

• **الحنابلة:** التمتع أفضل لمن لم يسق الهدي، وهو الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ولم ينقل عنه رجوع عن ذلك، وهو أيسر على الناس وأجمع بين النساكين¹⁰⁰

ثانيًا: الجمع بين الصلاتين أثناء النسك

الجمع بين الصلاتين في عرفة ومزدلفة سنة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، حيث جمع بين الظهر والعصر جمع تقديم في عرفة، وبين المغرب والعشاء جمع تأخير في مزدلفة. ولم يثبت عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه خالف هذا الجمع المشروع في هذين الموضعين، بل كان متبعًا للسنة في ذلك. ومع ذلك نقل بعض أهل العلم أن عثمان ربما أخر

97 الكاساني، بدائع الصنائع، بيروت، دار الكتب العلمية، 1986 م، ج 2، ص 170

98 مالك بن أنس، المدونة الكبرى، ج 1، ص 385.

99 النووي، المجموع شرح المذهب، ج 7، ص 153.

100 ابن قدامة، المغني، ج 3، ص 260.

الصلاة أو عجلها أحياناً مراعاة لأحوال الحجاج وكثرة الناس، وهو اجتهاد إداري تنظيمي يدخل في باب التيسير وتنظيم الحشود وليس في أصل الحكم الفقهي للجمع¹⁰¹.

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• الحنفية: يجيزون الجمع في عرفة ومزدلفة فقط، لا في غيرهما¹⁰²

• المالكية: يجيزون الجمع في عرفة ومزدلفة للحاج فقط¹⁰³

• الشافعية: يرون الجمع سنة مؤكدة للحاج في عرفة ومزدلفة فقط¹⁰⁴

• الحنابلة: يرون أن الجمع سنة مؤكدة في عرفة ومزدلفة، تأسيًا بالنبي صلى الله عليه وسلم¹⁰⁵

2.3. المبحث الثاني: اجتهادات عثمان بن عفان رضي الله عنه في النوازل

والاجتهادات ذات الطابع الجماعي

لقد ظهرت في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه مجموعة من النوازل التي تتعلق بتنظيم شؤون الأمة الإسلامية وحفظ مصالحها العامة. وتعد هذه النوازل من المسائل التي لم يرد فيها نص خاص، لكنها استوجبت اجتهادًا من الإمام بناءً على أصول الشريعة ومقاصدها، مثل تحقيق المصلحة ودفع المفاسد وسد الذرائع. وقد تميز اجتهاد عثمان رضي الله عنه في هذه القضايا بالرؤية البعيدة والحكمة

101 صحيح مسلم، حديث رقم 1218؛ المغني، ابن قدامة، ج2، ص267؛ فتح الباري، ابن حجر، ج3، ص509؛ مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج26، ص123.

102 الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج1، ص101.

103 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص383.

104 الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج1، ص542.

105 المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج2، ص236.

في اتخاذ القرارات التي تحفظ وحدة الأمة وتصون دينها. ومن أبرز هذه النوازل والاجتهادات ذات الطابع الجماعي التي وقعت في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه:

1. جمع المصاحف وتوحيد القراءة.

2. الأذان الثاني يوم الجمعة.

3. تنظيم العطاء وتفاوت الأنصبة.

وسيتم بيان هذه الاجتهادات مع التعليق عليها بآراء المذاهب الأربعة، وذكر الأصول الشرعية التي بُنيت عليها، والترجيح في كل مسألة بحسب ما يظهر من الأدلة.

أولاً: اجتهاده في جمع المصاحف وتوحيد القراءة

يُعد جمع المصاحف وتوحيد القراءة من أعظم الاجتهادات الجماعية التي قام بها الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان لهذا الاجتهاد الأثر الأكبر في حفظ كتاب الله تعالى من التبديل والتحريف، وضبط الأمة على مصحف موحد يحسم الخلافات التي بدأت تظهر بين القراء في الأمصار الإسلامية المختلفة.

وقعت هذه الحادثة في السنة الخامسة والعشرين من الهجرة، حينما لاحظ حذيفة بن اليمان رضي الله عنه اختلاف أهل الشام وأهل العراق في قراءة القرآن أثناء غزوة أرمينية وأذربيجان، فخشى أن يؤدي هذا الاختلاف إلى فتنة في كتاب الله كما وقع في الأمم السابقة من اليهود والنصارى. فقدم حذيفة

على عثمان بن عفان رضي الله عنه وقال له: «يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى»¹⁰⁶

استجاب عثمان لهذه النصيحة، فاستأذن حفصة بنت عمر رضي الله عنهما أن تسلّم إليه الصحف التي كانت عندها، وهي الصحف التي جُمعت في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، والتي تولى كتابتها زيد بن ثابت رضي الله عنه. ثم كلف عثمان لجنة من كبار الصحابة: زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، بنسخ هذه الصحف في مصاحف موحدة. وأمرهم أن يكتبوا بلغة قريش، وقال: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم»¹⁰⁷

وبعد أن أُنجز نسخ المصحف، بعث عثمان بهذه المصاحف إلى الأمصار الكبرى، وأمر بإحراق ما سواها من الصحف والمصاحف التي كانت تحتوي على اختلافات في اللهجات أو الترتيب، منعًا للفتنة وصيانة لكتاب الله تعالى من التفرق¹⁰⁸.

الأساس الفقهي لهذا الاجتهاد:

يُعد هذا الفعل العظيم من عثمان بن عفان رضي الله عنه من أوضح صور الاجتهاد الجماعي في تحقيق المصلحة المرسلّة وسد الذرائع ودرء الفتنة. ولم يُثقل عن الصحابة إنكار

106 البخاري، صحيح البخاري، ج6، ص2264، رقم الحديث.(4987)

107 البخاري، صحيح البخاري، ج6، ص2264، رقم الحديث.(4987)

108 البخاري، صحيح البخاري، ج6، ص2264، رقم الحديث.(4987)

عليه، بل أجمعوا على تأييده وإقراره، أو أقرّه الأغلب مع سكوت الباقيين، وهو ما يُعد إجماعاً سكوتياً. قال ابن حزم: «فأجمعت الصحابة على صنيع عثمان في جمع المصاحف¹⁰⁹»

الاعتراض على إحراق المصاحف والجواب عنه:

قد يثير البعض سؤالاً حول جواز إحراق المصاحف، غير أن الفقهاء يبينون أن ما أمر عثمان بحرقه لم يكن هو المصحف الشريف المتضمن لكلام الله الموحّد، بل الصحف والمصاحف التي كانت تحتوي على اختلافات في اللهجات أو في ترتيب السور، وكان في استمرار وجودها مظنة لوقوع النزاع والفتنة.

قال النووي: «إحراق الصحف كان لما فيها من اختلافات قد تؤدي إلى تنازع الناس¹¹⁰» وقد أفتى العلماء بجواز إتلاف المصاحف بطريقة الإحراق إذا كانت تالفة أو تحمل أخطاء من شأنها أن تضلل الناس، وهذا ما قرره ابن قدامة في المغني¹¹¹.

كما أن هذا العمل يدخل ضمن سد الذرائع، أي منع الوسائل المفضية إلى الفتنة أو التنازع، وقد استقر عند الأصوليين أن سد الذرائع أصل معتبر في الشريعة الإسلامية.

الآثار الفقهية المترتبة على هذا الاجتهاد:

4. التأكيد على وجوب المحافظة على وحدة النص القرآني وصيانيته عن الاختلاف.

4. إثبات حجية الإجماع السكوتي في النوازل العامة.

109 علي بن أحمد ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج4، ص158.

110 النووي، شرح صحيح مسلم، ج6، ص98.

111 المقدسي، المغني، ج2، ص130.

4. جواز إعمال الاجتهاد الجماعي في المسائل المستجدة التي لم يرد فيها نص

خاص.

4. صحة الاستدلال بالمصلحة المرسلة وسد الذرائع في النوازل ذات الأثر الجماعي.



4. الفصل الرابع

الآراء الفقهية لعلی بن أبي طالب رضي الله عنه

4.1. المبحث الأول: اجتهاداته في أفعال الصلاة

كان لعلی بن أبي طالب رضي الله عنه إسهامات فقهية بارزة في أبواب العبادات، ظهرت من خلال آرائه واجتهاداته في مسائل تتعلق بالصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، وهي اجتهادات نُقلت عنه في كتب الآثار والفقه، وعكست فقهه العميق وفهمه الدقيق لمقاصد الشريعة.

وسأتناول في هذا المبحث أبرز هذه الاجتهادات، مع بيان موقف المذاهب الأربعة منها، وذكر الترجيح المبني على الدليل الشرعي.

1- كيفية إقامة الصلاة:

من أبرز ما ورد عن علی بن أبي طالب في الصلاة هو كيفية إقامة الصلاة على وضوء، حيث كان يقول: “ إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم قام إلى الصلاة، ثم صلى، ثم قال: اللهم إني أسألك أن تُصلي علي محمد وعلى آل محمد، فقد قُبِلت صلاته¹¹² “. .

وقد كان علي رضي الله عنه يُولي اهتماماً بالغاً بصفاء النية وكمال الأفعال في أداء الصلاة، مؤكداً أن صلاح الباطن وموافقة الظاهر من أهم شروط قبولها مستدلاً على ذلك من كتاب الله تعالى في قوله: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]، أي حافظوا على الصلاة

112 الطحاوي، شرح معاني الآثار، بيروت، دار الفكر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، 1997م، ج1، ص212.

وقوموا بها بشكل كامل، محققين فيها الخشوع والنية الطاهرة¹¹³. والخشوع والنية في الصلاة هما من أهم شروط قبول الصلاة، كما قررها علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو ما يتفق عليه المذاهب الأربعة.

2- وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة (التكثف)

عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة¹¹⁴» وعن وائل بن حجر رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة قبض يمينه على شماله¹¹⁵»

وهذه الأحاديث أصل عام في مشروعية التكثف، وقد حمل العلماء بعضها على الفرض وبعضها على السنة المؤكدة، وقد ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: “من السنة وضع اليمنى على اليسرى تحت السرة في الصلاة”، وقد ورد هذا الأثر في مصنف عبد الرزاق¹¹⁶. وقد انعكس هذا الأثر على آراء الفقهاء في موضع اليدين أثناء الصلاة، فجاءت آراؤهم كما يلي:

• الحنفية: يستحب وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت السرة¹¹⁷.

113 محمد بن أحمد القرطبي، تفسير القرطبي، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، ج2، ص10.

114 البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص579، حديث رقم (707).

115 النسائي، سنن النسائي، ج2، ص124، حديث رقم (889).

116 الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج1، ص207.

117 المرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي، ج1، ص74.

• **المالكية:** يستحبُّ إرسال اليدين (السدل) في الصلاة المفروضة، مع استحباب التكتف في النوافل¹¹⁸.

• **الشافعية:** يستحبُّ وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة وعلى الصدر¹¹⁹.

• **الحنابلة:** وضع اليد اليمنى على اليسرى على الصدر¹²⁰.

ثالثاً: القنوت في صلاة الفجر

القنوت في اللغة: الدعاء. وفي الاصطلاح الشرعي: الدعاء في محل مخصوص من الصلاة، وهو عند القيام بعد الركوع أو قبله بحسب الخلاف. وقد اختلف الفقهاء في القنوت في صلاة الفجر: هل يسن دائماً، أو يشرع فقط عند النوازل، أو لا يشرع أصلاً؟

وهذا الخلاف ينبني على فهم آثار الصحابة والسنن العملية للنبي صلى الله عليه وسلم، فقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على أحياء من العرب، ثم تركه»¹²¹، وعن أنس بن مالك أيضاً: «ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا»¹²² وهذا الحديث اختلف الفقهاء في صحته، ورجَّح الجمهور أن القنوت الدائم لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

118 ابن أنس، المدونة الكبرى، ج1، ص85.

119 محمد بن إدريس الشافعي، الأم، المنصورة، دار الوفاء، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، 2001م، ج1، ص121.

120 المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج2، ص75.

121 البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص57، حديث رقم (1009).

122 أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، 1994م، ج2، ص210.

وقد ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يقنت في صلاة الفجر، وقد أشار إلى ذلك ابن أبي شيبة في مصنفه¹²³ وقد اختلفت آراء الفقهاء في حكم القنوت في صلاة الفجر على النحو الآتي:

• الحنفية: لا يرون القنوت في الفجر، ويقصرونه على صلاة الوتر¹²⁴.

• المالكية: يثبت القنوت في النوازل فقط، ولا يُستحب في الفجر دائماً¹²⁵.

• الشافعية: يستحبون القنوت في الفجر دائماً، استناداً إلى آثار الصحابة ومنهم علي

رضي الله عنه¹²⁶

• الحنابلة: يثبت القنوت في الفجر في النوازل دون غيرها¹²⁷

ثالثاً: رفع اليدين في تكبيرات الصلاة

رفع اليدين في الصلاة عند التكبير هو من سنن الصلاة المؤكدة، وقد ثبت عن النبي

ﷺ بالأحاديث الصحيحة، واختلف العلماء في عدد المواضع التي يُشرع فيها رفع اليدين، وفي

كيفية الرفع. فالمسألة تتعلق ببيان:

• مواضع رفع اليدين.

123 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ج2، ص312.

124 الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج1، ص273.

125 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج1، ص390.

126 الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج1، ص256.

127 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج2، ص88.

• حكم رفع اليدين: سنة أم واجب؟

• وهل ثبت رفع اليدين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه؟

أولاً: نُقل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يرفع يديه في الصلاة عند تكبيرة الإحرام فقط، دون أن يرفع في الركوع أو عند الرفع منه. وقد ورد هذا الأثر في مصنف ابن أبي شيبة عن علقمة قال: «رأيت علياً لا يرفع يديه إلا في أول تكبيرة¹²⁸»

ثانياً: الأدلة الشرعية: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى حذو منكبيه، وإذا كبر للركوع رفع يديه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه¹²⁹»

وعن مالك بن الحويرث رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ كان إذا نهض من الركعتين رفع يديه¹³⁰» وقد جاءت آراء الفقهاء في رفع اليدين على النحو الآتي:

• **الحنفية:** يقتصرون على رفع اليدين في تكبيرة الإحرام فقط، وقد استدلوا بما روي

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما¹³¹.

• **المالكية:** يرفعون اليدين في تكبيرة الإحرام، وفي بعض الروايات يرفعون في المواضع

الثلاثة¹³².

128 ابن أبي شيبة، المصنف، ج2، ص292، رقم الأثر. (8162)

129 البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص580، حديث رقم. (735)

130 البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص582، حديث رقم. (738)

131 الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج1، ص199.

132 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص70.

• **الشافعية:** يرفعون اليدين في تكبيرة الإحرام، وعند الركوع، وعند الرفع منه، وفي تكبيرة القيام للركعة الثالثة¹³³.

• **الحنابلة:** مثل الشافعية في رفع اليدين في المواضع الثلاثة¹³⁴.

فاجتهاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعدم رفع اليدين إلا مرة قد يكون بناءً على فهمه لبعض الروايات أو اختياره هيئةً من هيئات الصلاة. والراجح -والله أعلم- رفع اليدين في المواضع الثلاثة، لما ورد في الأحاديث المرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم، مع اعتبار ما نقل عن علي رضي الله عنه قولاً له وزنه الفقهي.

رابعاً: التسليمة الواحدة في ختام الصلاة

التسليم هو الخروج من الصلاة بقول: «السلام عليكم ورحمة الله.» وقد وقع خلاف بين العلماء:

• هل يكتفي المصلي بتسليمة واحدة؟

• أم يجب التسليمتان يميناً ويساراً؟

• وما حكم كل واحدة منهما: فرض أو سنة؟

133 الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج1، ص224.

134 ابن حنبل، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد، ج2، ص66.

ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يسلم تسليمًا واحدة في ختام الصلاة، وقد ذكر ذلك عبد الرزاق في مصنفه¹³⁵. وروي عن علي رضي الله عنه أيضًا أنه كان يسلم تسليمين أحيانًا، مما يدل على تعدد فعله بحسب الأحوال.

وقد روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: «كان يسلم عن يمينه وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله»¹³⁶.

2. وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده»¹³⁷ وجاءت آراء الفقهاء في هذه المسألة كما يلي:

• **الحنفية:** يرون أن التسليمة الواحدة واجبة، والثانية مستحبة¹³⁸.

• **المالكية:** المعتمد عند المالكية أن التسليمة الواحدة كافية للخروج من الصلاة، والثانية سنة مؤكدة¹³⁹.

• **الشافعية:** يرون أن التسليمة الأولى فرض، والثانية سنة مؤكدة¹⁴⁰.

قال الشافعي: ويسلم تسليمين، «الأولى فرض والثانية سنة»¹⁴¹.

135 الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، ج2، ص219، رقم: 3741.

136 القزويني، سنن ابن ماجه، ج1، ص388، حديث رقم: (914).

137 القشيري، صحيح مسلم، ج1، ص349، حديث رقم: (582).

138 المرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي، ج1، ص83.

139 ابن أنس، المدونة الكبرى، ج1، ص107.

140 الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج1، ص241.

141 الشافعي، الأم، ج1، ص134.

• الحنابلة: المعتمد أن التسليمة الأولى ركن، والثانية سنة مستحبة¹⁴².

خامساً: الجهر بالبسملة:

من المسائل الفقهية التي وقع فيها اختلاف بين الصحابة والفقهاء: هل يُجهر

بالبسملة في الصلاة الجهرية أم تُقرأ سرّاً؟

عن أنس رضي الله عنه قال: «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان،

فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم¹⁴³» وقد رُوي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

أنه كان يجهر بالبسملة في صلاته الجهرية، وقد ثبت ذلك بإسناد صحيح، حيث قال: “

إنها من فاتحة الكتاب، فكيف لا أجهر بها؟“

وقد أخرج الأثر الطحاوي في “شرح معاني الآثار” بسند صحيح عن الشعبي،

أنه قال: “كان علي يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم¹⁴⁴.”

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• الحنفية: لا يجهرون بالبسملة، ويرون أنها ليست آية من الفاتحة¹⁴⁵.

• المالكية: لا يُقرأ البسملة لا جهرًا ولا سرّاً في الفاتحة، ويعتبرونها ليست منها¹⁴⁶.

142 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج2، ص130.

143 مسلم، صحيح مسلم، ج1، ص299، حديث رقم: 399

144 أبو جعفر، شرح معاني الآثار، الطحاوي ج1، ص41-42.

145 الشيباني، الجامع الصغير، ص142.

146 الدردير، الشرح الكبير، ج1، ص233.

• الشافعية: يرون أنها آية من الفاتحة، ويُجهر بها في الجهرية¹⁴⁷.

• الحنابلة: يُستحب الجهر بها، لكن لا على سبيل المواظبة¹⁴⁸.

سادساً: سجود التلاوة في أوقات الكراهة:

من المسائل التي وقع فيها خلاف فقهي: جواز سجود التلاوة في أوقات الكراهة، كوقت طلوع الشمس وغروبها. وقد نُقل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان لا يرى سجود التلاوة صلاة تامة، ولذلك لم يكن يمانع في فعله في أوقات الكراهة، إذ قال: “سجود التلاوة ليس بصلاة، فاسجد متى شئت.” وقد ورد ذلك موقوفاً عليه في بعض طرق أهل الكوفة، وعليه اعتمد فقهاؤهم. وهذا مبني على أن سجود التلاوة عبادة تابعة للقراءة، لا تأخذ أحكام الصلاة من حيث المنع في أوقات النهي.

أما السنة النبوية، فثبت فيها عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله: «كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة، فيسجد ونسجد معه، حتى ما يجد أحداً موضعاً لجبهته¹⁴⁹» ولم يُقيد هذا السجود بزمن، مما يُفهم منه جوازه مطلقاً.

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• الحنفية: يرون أن سجود التلاوة يأخذ حكم الصلاة، فلا يُشرع في أوقات الكراهة،

كوقت الشروق والغروب وزوال الشمس¹⁵⁰.

147 الجويني، فتح العزيز شرح الوجيز، ج2، 231

148 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج2، ص68.

149 البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص223، حديث رقم: 1075

150 العيني، البناية شرح الهداية، ج2، ص153.

• المالكية: يكرهونه في أوقات النهي، كما يكرهون التنفل المطلق فيها¹⁵¹.

• الشافعية: يجيزون سجود التلاوة في أي وقت، لأنه ليس صلاة بل سجدة

شكر¹⁵².

• الحنابلة: يوافقون الشافعية في الجواز المطلق لسجود التلاوة¹⁵³.

سابعاً: توقيت الأذان لصلاة الفجر:

من المسائل التي لها أثر عملي في حياة الناس اليومية مسألة توقيت الأذان لصلاة الفجر. وقد خالف علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما شاع في زمنه من الاكتفاء بالأذان الأول، وأمر أن لا يُرفع الأذان إلا بعد تبين الفجر الصادق، أي بعد دخول الوقت يقيناً.

وقد روى الإمام ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي إسحاق، عن علي بن أبي طالب، أنه قال: “ إذا أذّن المؤذنون بالفجر ولم يُرَ الفجر فلا يُصَلّي أحد حتى يُرى الفجر¹⁵⁴. “

151 ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، تحقيق: محمد محمد عاشور، 1980م، ج1، ص163.

152 الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج2، ص144.

153 الزركشي، شرح الزركشي على مختصر الخرقي، ج2، ص351.

154 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ج2، ص85، رقم الأثر: 4793.

ويُستند في هذا إلى ما ثبت عن النبي ﷺ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم، وكان رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يُقال له: أصبحت أصبحت»¹⁵⁵

ويُفهم من ذلك أن الأذان المشروع الذي يُعتمد عليه للصلاة هو ما بعد دخول الوقت يقيناً، لا الأذان الأول، الذي كان للتنبيه.

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

- الحنفية: لا يجوز الأذان قبل دخول الوقت الحقيقي، ويُعد باطلاً¹⁵⁶.
- المالكية: يرى المالكية أن الأذان لا يجوز قبل دخول وقت الصلاة، سواء في الفجر أو غيره، ويشترط تيقن دخول الوقت، ولا يُعتد بالأذان السابق لأوانه، بل يُكره فعله، ولا تبنى عليه أحكام كالإمساك للصائم أو الصلاة¹⁵⁷.
- الشافعية: يُستحب التنبيه بالأذان الأول، لكن الأذان الشرعي يكون بعد تحقق الفجر الصادق¹⁵⁸.

155 البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص271، حديث رقم: 617.

156 محمد بن الحسن الشيباني، شرح السير الكبير، بيروت، دار إحياء العلوم، تحقيق: عبد العزيز الميمني، 1971م، ج1، ص324.

157 أحمد الدردير، الشرح الكبير على مختصر خليل، القاهرة، دار السلام، تحقيق: محمد عمار الأزهرى، 2010م، ج1، ص174.

158 أبو إسحاق الشيرازي، المهذب في فقه الشافعي، دمشق، دار القلم، تحقيق: د. عبد الله الزحيلي، 2005م، ج1، ص65.

• الحنابلة: يُسن الأذان الثاني بعد دخول الوقت بيقين، والأول للتنبيه فقط¹⁵⁹.

ثانيًا: الصيام عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه

أولًا: النية في صيام النافلة

النية شرط لصحة الصيام عند جمهور الفقهاء، سواء في صيام الفرض أو النافلة.

غير أن الخلاف وقع في وقت وجوب النية في صيام التطوع:

• هل يشترط تبين النية من الليل كما في صيام الفرض؟

• أم يجوز نية الصيام أثناء النهار إذا لم يكن قد أكل أو شرب؟

وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه اجتهاد خاص في هذه المسألة.

ثبت عن علي رضي الله عنه أنه كان يرى صحة نية الصيام النافلة في أثناء النهار،

بشرط ألا يكون قد تناول مفطرًا قبل النية.

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «من أصبح ولم يطعم ولم يشرب ونوى

الصيام أجزأه صيامه¹⁶⁰»

ويستند هذا القول إلى ما ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت:

159 أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، 2009م، ج5، ص271.

160 ابن أبي شيبة، المصنف، ج2، ص300، رقم الأثر. (8216)

«دخل عليّ النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال: هل عندكم شيء؟ قلنا: لا.

قال: فإني إذا صائم¹⁶¹»

وقد استدل من قال بهذا القول بأن هذا الحديث يدل على جواز نية صيام التطوع

من النهار، إذا لم يتعاط الإنسان مفطرًا.

أقوال المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** يرون أن صيام النافلة يجوز بنية من النهار إذا لم يكن قد أكل أو شرب،

ويجوز النية حتى قبل الزوال، وقد رجح بعضهم جواز النية حتى بعد الزوال ما دام لم يُفطر¹⁶².

• **المالكية:** أجازوا نية صيام النافلة من النهار، بشرط أن تكون قبل الزوال، أي قبل

أذان الظهر¹⁶³.

• **الشافعية:** اشترطوا لصحة صيام النافلة أن تُعقد النية قبل الزوال، وقالوا إن الأفضل

أن تكون النية من الليل، ولكن أجازوا النية من النهار إذا لم يُفطر¹⁶⁴.

• **الحنابلة:** وافقوا على صحة صيام النافلة بنية من النهار، ولو بعد الزوال، بشرط ألا

يكون قد تعاطى مفطرًا، وهو المذهب المعتمد عندهم¹⁶⁵.

161 مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج2، ص802، رقم.(1154)

162 الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج2، ص85.

163 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص415.

164 الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج2، ص173.

165 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج3، ص320.

ثانياً: الفطر في السفر رخصة لا عزيمة:

من المسائل الفقهية المهمة المتعلقة بالصيام: هل الفطر في السفر رخصة يجوز الأخذ بها، أو عزيمة يجب الفطر فيها ولا يجوز الصيام؟ وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة، تبعاً لفهم النصوص وعموم الأدلة الشرعية. وكان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه اجتهاد مميز في هذا الباب. نُقل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يرى أن الفطر في السفر رخصة جائزة، وليس بواجب، فمن صام في السفر فلا حرج عليه، ومن أفطر فله ذلك، وهو ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن علي قوله: «الصائم في السفر إن شاء صام، وإن شاء أفطر، ولا حرج عليه»¹⁶⁶.

أقوال المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** يرون أن الفطر في السفر رخصة، والصيام جائز، ويكون الفطر أولى إن كان الصيام يوقع المشقة¹⁶⁷.

• **المالكية:** يجوز الصيام والفطر في السفر، والفطر أفضل إذا خشي على نفسه الضرر¹⁶⁸.

• **الشافعية:** الصيام في السفر جائز، والفطر أولى إن خشي المشقة¹⁶⁹.

166 الصنعاني، المصنف، ج4، ص217، رقم الأثر. (7752)

167 الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج2، ص92.

168 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص424.

169 الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج2، ص178.

• **الحنابلة:** يرون أن الفطر أفضل للمسافر، خاصة إذا لحقته مشقة، وهو قول عن

الإمام أحمد، مع جواز الصيام¹⁷⁰.

ثالثًا: صيام يوم الشك

ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه القول بکراهة صيام يوم الشك، وهو اليوم
الثلاثون من شعبان إذا لم يُرَ الهلال ولم يثبت دخول شهر رمضان، وقد ورد ذلك في الآثار
عن عدد من الصحابة ومنهم علي رضي الله عنه، كما أشار إليه ابن أبي شيبة في مصنفه عند
ذكره لأقوال الصحابة في هذه المسألة¹⁷¹.

وقد جاءت هذه المسألة محل خلاف بين الفقهاء، وذهب أكثرهم إلى القول بکراهة
صيام هذا اليوم إن صامه على وجه الاحتياط لرمضان، ما لم يكن معتادًا عليه بصيام نافلة أو
نذر أو قضاء.

أقوال المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** يرون صيام يوم الشك مكروه تحريمي إن نواه احتياطًا لرمضان، ويجوز إذا

وافق صوم عادة كصيام الاثنين والخميس¹⁷².

170 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج3، ص350.

171 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ج2، ص303.

172 الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج2، ص80.

• **المالكية:** كرهوا صيام يوم الشك إلا إذا وافق عادة للصائم، أو كان صوم قضاء أو

نذر¹⁷³.

• **الشافعية:** كرهوا صيام يوم الشك، واستثنوا ما إذا كان الصيام له سبب آخر

كقضاء أو نذر أو عادة¹⁷⁴.

• **الحنابلة:** يرون كراهة صيام يوم الشك إذا كان بنية الاحتياط لرمضان، ويجوز إن

صامه من عادة أو نذر¹⁷⁵.

رابعاً: صيام الدهر:

نُقل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه النهي عن صيام الدهر، وهو صيام جميع الأيام دون انقطاع، باستثناء الأيام التي لا يصح صيامها شرعاً كالعيدين وأيام التشريق. وقد أشار إلى ذلك عدد من أهل العلم في كتبهم، وذكره ابن عبد البر في كتابه التمهيد ضمن أقوال الصحابة الذين كرهوا صيام الدهر، لما فيه من المشقة على النفس ومخالفة لسنة الاعتدال التي أمر بها الشرع¹⁷⁶.

وقد استند هذا القول إلى ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

173 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص413.

174 الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج2، ص171.

175 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج3، ص298.

176 يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وزارة الأوقاف المغربية، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الطبعة الأولى، 1967م، ج19، ص61.

«لا صام من صام الأبدي»¹⁷⁷

أقوال المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** كرهوا صيام الدهر إذا أدى إلى إضعاف البدن، وأجازوه إن خلا من المشقة، مع استثناء الأيام المنهي عن صيامها¹⁷⁸.

• **المالكية:** كرهوا صيام الدهر، وعللوا ذلك بأنه خلاف للاعتدال المطلوب في العبادة، ويجوز إن خلا من الضرر¹⁷⁹.

• **الشافعية:** قالوا بجواز صيام الدهر إذا خلا من إضرار البدن، مع الكراهة إذا خشي الضرر أو أدى إلى تفويت الحقوق¹⁸⁰.

• **الحنابلة:** يرون جواز صيام الدهر إذا خلا من الضرر، ويستدلون بما ورد عن حمزة بن عمرو الأسلمي رضي الله عنه، لكنهم يكرهون ذلك إن أوقع في مشقة أو تفريط في الحقوق¹⁸¹.

177 البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص691، رقم (1977).

178 علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج2، ص81.

179 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص414.

180 الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج2، ص174.

181 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج3، ص310.

ثالثاً: الزكاة عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه

الزكاة ركن عظيم من أركان الإسلام، وهي واجبة بأمر الله تعالى لإغناء الفقراء والمحتاجين. وقد اهتم الصحابة رضي الله عنهم بأحكامها وضبط مسائلها العملية، ومن أبرزهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي كان له اجتهادات واضحة في أبواب الزكاة، بعضها وافق إجماع الأمة وبعضها وقع فيه خلاف. وقد نقلت عنه عدة اجتهادات تتعلق بزكاة مال الصبي، وزكاة المدين، وزكاة الغائب، وزكاة الخلي.

أولاً: وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون:

اختلف الفقهاء في حكم زكاة مال الصبي والمجنون:

• هل تجب الزكاة في أموالهم مع أنهم غير مكلفين؟

• أم أن الزكاة منوطة بالتكليف؟

وكان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه رأي واضح في هذه المسألة إذ ثبت عنه رضي الله عنه أنه قال: «عليكم بزكاة أموال اليتامى، لا تتركوها حتى تأكلها الصدقة»¹⁸² عملاً بقول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: 103].

• إذ دلت الآية على عموم وجوب الزكاة في المال، ولم تخصص المال المملوك بسن

البلوغ.

182 ابن أبي شيبة، المصنف، ج3، ص162، رقم الأثر. (9878)

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «من ولي يتيمًا له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»¹⁸³

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** يرون أن الزكاة لا تجب إلا على المكلف البالغ العاقل، فلا تجب في مال الصبي والمجنون¹⁸⁴

• **المالكية:** تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون، وتخرج عنهم¹⁸⁵.

• **الشافعية:** تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون كوجوبها في مال البالغ العاقل¹⁸⁶.

• **الحنابلة:** تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون، ويخرجها الولي¹⁸⁷.

والراجع - والله أعلم - أن الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون، ويقوم الولي بإخراجها نيابة عنهما، تحقيقًا لمصلحة المال وتنفيذًا للواجب الشرعي، وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة، ويدل عليه اجتهاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ثانيًا: زكاة مال الغائب

الغائب هو من له مال حاضر عند غيره أو مدفون أو محفوظ، لكنه بعيد عن موضعه، فلا يقدر على الوصول إليه بسهولة.

183 الترمذي، سنن الترمذي، ج3، ص614، حديث رقم (641)، وقال حديث حسن.

184 المرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي، ج1، ص112.

185 ابن أنس، المدونة الكبرى، ج1، ص249.

186 الشافعي، الأم، ج2، ص45.

187 المقدسي، المغني، ج2، ص497.

وقد اختلف الفقهاء في حكم زكاة مال الغائب: هل تجب الزكاة فيه سنوياً وهو غائب أم تنتظر حتى يقبض المال ثم يزكيه؟ وكان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه اجتهاد واضح في هذه المسألة إذ ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «تجب الزكاة على المال المكنوز وإن كان صاحبه غائباً إذا حال عليه الحول»¹⁸⁸ وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 43]. فاستدل بها علي رضي الله عنه أن الآية عامة تشمل جميع الأموال النامية سواء بيد صاحبها أو كانت غائبة.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على كل نفس»¹⁸⁹ وجه الدلالة: أن الحقوق المالية لا تسقط بالغيب ولا بغيرها

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** إن كان المال غائباً مع تَعَذُّر قبضه، فلا تجب الزكاة إلا بعد قبضه، ثم يزكيه لعام واحد فقط¹⁹⁰.

• **المالكية:** تجب الزكاة في المال الغائب إذا كان مالكة قادراً على استيفائه¹⁹¹.

• **الشافعية:** المال الغائب يزكى عند قبضه لسنة واحدة فقط¹⁹².

188 ابن أبي شيبة، المصنف، ج3، ص161، رقم الأثر. (9870)

189 البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص676، حديث رقم. (1503)

190 الكاساني، بدائع الصنائع، ج2، ص13.

191 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص312.

192 الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج1، ص398.

• **الحنابلة:** المال الغائب تزكى قيمته متى قبضه، لما مضى من السنوات إن كان متمكناً من قبضه¹⁹³.

ثالثاً: زكاة الحلي

ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه القول بوجوب الزكاة في حلي النساء إذا بلغ النصاب، وهو ما نقله عنه جمع من أهل العلم في كتب الآثار والفقه، ووافقه في ذلك عدد من الصحابة، منهم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما، بينما خالفهم آخرون كعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

وقد أورد ابن أبي شيبة هذا القول عن علي في مصنفه: «في الحلي الزكاة»¹⁹⁴ ويستند القائلون بوجوب الزكاة في الحلي إلى عموم الأحاديث الدالة على وجوب الزكاة في الذهب والفضة، ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صُفحت له صفائح من نار»¹⁹⁵ الحديث.

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** يوجبون الزكاة في الحلي إذا بلغ النصاب، سواء كان الحلي معداً للزينة أو للكنز، لأن العبرة بكون الذهب والفضة ناميين أو قابلين للنماء¹⁹⁶.

193 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج3، ص9.

194 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ج3، ص154.

195 مسلم، صحيح مسلم، ج2، ص682، رقم.(987)

196 الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج2، ص17.

• **المالكية:** القول المشهور عندهم عدم وجوب الزكاة في الحلي المعد للزينة المباحة،
وتجب في حلي الادخار أو الكنز¹⁹⁷.

• **الشافعية:** لا زكاة في الحلي المباح المعد للاستعمال، بشرط ألا يقصد به الادخار أو
التجارة¹⁹⁸.

• **الحنابلة:** لا زكاة في الحلي المباح المستعمل، والزكاة تجب في الحلي المعد للكرء أو
التجارة¹⁹⁹.

رابعاً: زكاة الزروع والثمار

نُقل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه القول بوجوب الزكاة في الزروع والثمار متى
بلغت النصاب، سواء كانت مكيلة أو غير مكيلة، ولم يفرق بين ما يكال ويوزن وما لا يكال.
وقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه أن علياً رضي الله عنه قال: «تجب الزكاة في الزروع إذا
بلغت النصاب، سواء كانت مكيلة أو غير مكيلة²⁰⁰» واستدل بعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ
حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141].

وقد جاءت هذه المسألة محل خلاف بين الفقهاء في تحديد أنواع المزروعات التي تجب
فيها الزكاة، وهل يشترط فيها الكيل والادخار أم لا.

197 الرعيبي، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص332.

198 الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج1، ص400.

199 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج3، ص22.

200 ابن أبي شيبة، المصنف، ج3، ص152.

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** أوجبوا الزكاة في كل ما أخرجته الأرض من المزروعات مطلقاً، سواء كان يُكال ويُدخَر أو لا، مستدلين بعموم الآية السابقة²⁰¹.

• **المالكية:** أوجبوا الزكاة في الزروع والثمار المكيلة المدخرة، وخصّوا ذلك بما يُكال ويُدخَر من قوت آدميين²⁰².

• **الشافعية:** اشترطوا الكيل والادخار في وجوب الزكاة، فلا تجب في المزروعات التي لا تُكال ولا تُدخَر²⁰³.

• **الحنابلة:** مثل المالكية، أوجبوا الزكاة في كل ما يُكال ويُدخَر، من الحبوب والثمار خاصة²⁰⁴.

خامساً: زكاة مال المدين

نُقل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يرى أن الزكاة لا تجب على من كان عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه، وذلك لأن الدين يُسقط من المال القدر الذي يقابله، فلا يبقى معه ما تجب فيه الزكاة. وقد أورد هذا القول عدد من أهل العلم في كتبهم

201 الكاساني، بدائع الصنائع، ج2، ص21.

202 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص320.

203 الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج1، ص416.

204 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج3، ص23.

الفقهية، قال ابن قدامة في “المغني” : «وروي عن علي بن أبي طالب أنه كان يرى أن الدين يمنع الزكاة إذا استغرق المال، وهذا مروي عن جماعة من الصحابة²⁰⁵»

وقد استدل بهذا الرأي بكون الزكاة حق متعلق بمالٍ نامٍ زائد عن الحاجة الأصلية، فإذا كان المال مشغولاً بالدين لم يتحقق شرط النماء الذي هو علة الوجوب.

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• **الحنفية:** قالوا إن الدين يُسقط الزكاة عن المال سواء أكان الدين حالاً أم مؤجلاً، في الأموال الظاهرة والباطنة، ما دام يستغرق النصاب²⁰⁶.

• **المالكية:** فرّقوا بين الأموال الظاهرة (كالزروع والمواشي) والباطنة (كالذهب والفضة)، فأوجبوا الزكاة في الأموال الظاهرة رغم الدين، وأسقطوها عن الأموال الباطنة بالدين²⁰⁷.

• **الشافعية:** قالوا إن الدين لا يمنع وجوب الزكاة في الأموال كلها، وإن كان ينقص المال أو يستغرقه، لأن الزكاة حق متعلق بالمال نفسه، ولا علاقة له بما عليه من ديون²⁰⁸.

• **الحنابلة:** قالوا إن الدين يسقط الزكاة عن المال الباطن (كالذهب والفضة وعروض التجارة)، ولا يسقطها عن المال الظاهر (كالسوائم والزروع)²⁰⁹.

205 المقدسي، المغني ج4، ص99.

206 الكاساني، بدائع الصنائع، ج2، ص10.

207 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص275.

208 الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج1، ص403.

209 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج3، ص14.

رابعاً: اجتهادات علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الحج

أولاً: نوع النسك الذي اختاره علي بن أبي طالب رضي الله عنه

ثبت في الأحاديث الصحيحة أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أفرد الحج في إحدى حجاته بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، مع كونه قد ساق الهدي. فقد أخرج الإمام البخاري عن علي رضي الله عنه أنه قال: «أهللت بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم»²¹⁰

وفي رواية أخرى: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي حين بعثه على الهدي: «بم أهللت؟» قال: بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم²¹¹.

وهذا يدل على أن علياً رضي الله عنه قد أفرد الحج أو قرنه مع العمرة وفق ما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم، ويدل على جواز جميع أنواع النسك، وأن الاختيار بينها مرتبط بالحال والظرف.

أقوال المذاهب الأربعة في أنواع النسك:

الحنفية: يفضلون القرآن، وبها قال الكاساني: "وأفضل الأنساك القرآن، ثم الأفراد، ثم التمتع... لأن القرآن نسك زائد؛ إذ فيه إدخال العمرة في الحج، وهو نسك النبي صلى الله عليه وسلم عندنا"²¹²

المالكية: يرون أن الأفراد أفضل في حق أهل مكة وما حولها، والتمتع أفضل لغيرهم²¹³

210 البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص771، رقم.(1556)

211 مسلم، صحيح مسلم، ج2، ص881، رقم 1211

212 الكاساني، بدائع الصنائع، بيروت، دار الكتب العلمية، 1986 م، ج2، ص170

213 الدردير، الشرح الكبير على مختصر خليل، ج2، ص12.

الشافعية: يرون أن التمتع أفضل، ثم القرآن، ثم الأفراد، لما في التمتع من جمع بين الحج والعمرة²¹⁴.

الحنابلة: قالوا إن التمتع هو الأفضل، ثم القرآن، ثم الأفراد²¹⁵

ثانيًا: الحج عن الميت أو العاجز:

نُقل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يرى جواز الحج عن الميت أو عن العاجز الذي لا يستطيع الحج بنفسه لعجز دائم، وهو ما وافق فيه ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الصحيحة.

وقد استند هذا القول إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: «إن أُمِّي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: نعم، حجي عنها، أَرَأَيْتِ لو كان على أُمِّكَ دين أكنْت قاضيته؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء²¹⁶»

كما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز الحج عن العاجز، لما رُوي عنه أنه قال فيمن لا يثبت على الراحلة: «حج عن أهلك واعتمر²¹⁷»

214 النووي، روضة الطالبين، ج3، ص18.

215 ابن قدامة المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، ج1، ص436.

216 البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص707، حديث رقم (1852)

217 السجستاني، سنن أبي داود، ج2، ص174، رقم (1811)

وقد ثبت أن علياً رضي الله عنه قال لرجل سألته عن أبيه: «احجج عن أبيك، فإنه إن لم يستطع فقد وجب عليه، وأنت تبرّه بذلك»²¹⁸

أقوال المذاهب الأربعة:

• **الحنفية:** أجازوا الحج عن الميت إذا كان قد نذر الحج أو وجب عليه قبل موته، وكذلك عن العاجز الذي لا يُرجى برؤه²¹⁹.

• **المالكية:** أجازوا النيابة في الحج عن الميت أو العاجز عجزاً دائماً، إذا كان قد وجب عليه الحج قبل موته أو عجزه²²⁰.

• **الشافعية:** أجازوا النيابة في الحج عن الميت أو العاجز الذي لا يستطيع الثبات على الراحلة لعجز دائم²²¹.

• **الحنابلة:** وافقوا على صحة الحج عن الميت أو العاجز عجزاً دائماً، وهو المعتمد في المذهب²²².

218 الصنعاني، المصنف، ج4، ص334، رقم الأثر. (7773)

219 الكاساني، بدائع الصنائع، ج2، ص216.

220 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج3، ص52.

221 الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص468.

222 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج3، ص398.

ثالثاً: دم التمتع والقران لمن لم يجد الهدي (صيام الثلاثة والسبعة)

شرعت الشريعة الإسلامية دم التمتع والقران شكراً لله تعالى على الجمع بين النسكين (الحج والعمرة)، لمن استطاع الهدي.

فإن عجز الحاج عن ذبح الهدي، شُرِعَ له بدله الصيام، بنص القرآن الكريم. وهذه المسألة من المسائل التي خالف فيها البعض بين الواجبات، ولها علاقة باجتهادات بعض الصحابة ومنهم علي رضي الله عنه.

ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يرى ما دلت عليه النصوص الشرعية من وجوب ذبح الهدي على المتمتع والقران، فإن لم يجد الهدي، انتقل إلى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، وهذا ما نص عليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ﴾ [البقرة: 196].

وقد عمل علي رضي الله عنه وفق هذا الأصل الشرعي، وكان يقرن بالهدي، مما يدل على علمه بأن القران والتمتع مرتبطان بالهدي أو بدله.

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• الحنفية: أوجبوا ذبح الهدي على المتمتع والقران، فإن عجز صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، كما هو نص الآية، واشتروا أن تكون الأيام الثلاثة في وقت الحج قبل يوم النحر²²³.

223 ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج2، ص163.

• **المالكية:** قالوا بوجوب الهدي على المتمتع والقارن، وصيام الثلاثة والسبعة إن لم يجد الهدي، على أن تكون الأيام الثلاثة في الحج، مع اختلاف بينهم في تحديد آخر وقت للصيام²²⁴.

• **الشافعية:** وافقوا على أن الهدي واجب للمتمتع والقارن، والصيام بدلاً عنه إن لم يتيسر، ويُشترط أن يبدأ الثلاثة أيام من أول عشر ذي الحجة²²⁵.

• **الحنابلة:** قالوا بوجوب الهدي، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، مع تحديد الأيام الثلاثة في الحج قبل يوم عرفة²²⁶.

رابعاً: الرمي بعد الزوال في أيام التشريق

ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يرى أن رمي الجمرات في أيام التشريق يبدأ بعد الزوال (الظهر)، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن علي رضي الله عنه أنه قال: «لا يُرمى الجمار إلا بعد الزوال»²²⁷

وقد استند هذا القول إلى ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه في وصف حجة النبي صلى الله عليه وسلم: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يرمي الجمار إذا زالت الشمس»²²⁸

224 الدردير، الشرح الكبير للدردير، ج2، ص27.

225 النووي، روضة الطالبين، ج3، ص29.

226 المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد، ج1، ص453.

227 ابن أبي شيبة، المصنف، ج3، ص558، رقم الأثر. (12967)

228 مسلم، صحيح مسلم، ج2، ص943، حديث رقم. (1298)

خامساً: الاشتراك في الهدي والبدن

ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يُجيز الاشتراك في الإبل والبقر عن سبعة أشخاص في الهدي، وهو ما جاء عن جماعة من الصحابة، ووافق ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الإبل: البدنة عن سبعة»²²⁹

وقد روى ابن أبي شيبة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «يجزئ عن كل سبعة بدنة أو بقرة»²³⁰ والراجح — والله أعلم — هو جواز الاشتراك في الإبل أو البقر عن سبعة أشخاص، لما ورد في الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما أفتى به علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ووافقه جمهور الفقهاء.

4.2. المبحث الثاني: اجتهادات علي بن أبي طالب رضي الله عنه في المعاملات

المالية

كانت المعاملات المالية في المجتمع الإسلامي الأول محلاً كبيراً للعناية والضبط الشرعي، نظراً لتأثيرها العميق على حياة الناس، ولما تشتمل عليه من أموال وحقوق وأمانات. وقد برز فقه الصحابة رضي الله عنهم في هذا الباب في بيان الأحكام، وفصل النزاعات، وتقرير المبادئ التي تحفظ الحقوق وتحقق العدل.

229 مسلم، صحيح مسلم، ج2، ص872، رقم(1318)

230 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ج3، ص244.

وكان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه مكانة بارزة بين الصحابة في مجال الفقه المالي، حيث اشتهر بدقته الفقهية وفطنته في معالجة الوقائع المالية المستجدة. وقد اتسمت اجتهاداته بالعدل، ومراعاة مقاصد الشريعة، وموازنة المصالح، مع التمسك بالكتاب والسنة.

ويهدف هذا المبحث إلى دراسة أبرز اجتهادات علي بن أبي طالب رضي الله عنه في أبواب المعاملات المالية، مع تحليلها، ومقارنتها بأقوال المذاهب الأربعة، وبيان ما ترجح منها بدليل صحيح.

أولاً: بيع الغرر:

بيع الغرر هو البيع الذي تضمن جهالة أو خطورة أو احتمال عدم القدرة على التسليم، وهو من البيوع التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها صراحةً. وقد كان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه اجتهاد واضح في تحريم بيع الغرر، ومراعاة مبدأ رفع الجهالة في المعاملات المالية، تحقيقاً لمقاصد الشريعة في حفظ المال ومنع النزاع بين الناس.

ثبت عن علي رضي الله عنه أنه كان يُنكر بيع الغرر، وكان ينهى عن البيع الذي لا يُعلم حقيقته أو العاقبة فيه، مثل بيع السمك في الماء، أو الطير في الهواء، أو الثمار قبل بدو صلاحها. قال علي رضي الله عنه: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر²³¹»

231 مسلم، صحيح مسلم، ج3، ص1153، حديث رقم (1513)

وقد عمل بذلك الصحابة جميعاً، ومنهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه واستناداً لحديث النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: 29].

واتفقت المذاهب الأربعة على تحريم بيع الغرر الفاحش المؤثر، الذي يؤدي إلى الجهالة المفضية للنزاع أو إلى عدم القدرة على تسليم المبيع، مستندين في ذلك إلى النصوص الشرعية الصريحة من الكتاب والسنة. غير أن الخلاف بينهم وقع في بعض الفروع التطبيقية الدقيقة، منها:

- التسامح في الغرر اليسير الذي لا يؤدي إلى نزاع معتبر.
- تحديد ضابط الغرر المؤثر: هل العبرة فيه بالعرف، أو القدرة على التسليم، أو ظهور الجهالة الفاحشة؟
- اختلافهم في بعض الصور الجزئية كبيع اللبن في الضرع، أو السمك في الماء، أو الجنين في بطن أمه.

ثانياً: أحكام الرهن والضمان والكفالة:

الرهن والضمان والكفالة من عقود التوثيق في المعاملات المالية، التي تهدف إلى حماية الحقوق وتوثيق الديون.

وقد اهتم الإسلام بهذه العقود اهتماماً بالغاً، لما فيها من حفظ للأموال وتنظيم للحقوق، خصوصاً عند التعاملات المؤجلة أو المعرضة للنزاع. وكان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه اجتهادات معتبرة في هذه الأبواب، تدل على فقهه العميق ورعايته لمصالح العباد.

ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يرى:

• جواز الرهن في السفر والحضر، مع وجود أو عدم وجود الكاتب والشاهد.

• أن الرهن يبقى أمانة في يد المرتهن، ولا يضمن إلا بالتعدي أو التفريط.

• أنه يجوز الضمان والكفالة لحفظ الحقوق، بشرط ألا يترتب عليه ظلم أو غرر.

عن علي رضي الله عنه قال: «الراهن أحق بسقي رهنه وركوبه إذا كان مرهوناً، وله

عليه النفقة، والريح له، ولا يضمنه إلا بالتعدي²³²» وقد استدل علي رضي الله عنه بقوله

تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: 283].

• والرهن هنا مشروط بالقبض لتحقيق حفظ الحق.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «اشترى رسول الله ﷺ طعاماً من يهودي إلى

أجل ورهنه درعاً له²³³»

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

• الحنفية: يصح الرهن في الحضر والسفر مع قبضه، ولا يكون الرهن لازماً إلا

بالقبض²³⁴.

232 ابن أبي شيبة، المصنف، ج3، ص226، رقم الأثر. (11722)

233 البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص841، حديث رقم. (2509)

234 الكاساني، بدائع الصنائع، ج6، ص137.

• **المالكية:** يصح الرهن بدون قبض، ويجوز في السفر والحضر، لكنه أكمل مع

القبض²³⁵.

• **الشافعية:** الرهن لا يلزم إلا بالقبض، ويجوز في السفر والحضر²³⁶.

• **الحنابلة:** الرهن مشروع في السفر والحضر، ولا يلزم إلا بالقبض²³⁷.

ثالثاً: بيع ما لا يملك (بيع ما ليس عند الإنسان)

ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه النهي عن بيع ما ليس عند الإنسان، وهو ما يُعرف ببيع المعلوم أو بيع ما لا يملكه البائع وقت العقد، وقد نقل هذا القول عدد من أهل العلم في كتب الآثار والفقه. ومن ذلك ما جاء في مصنف ابن أبي شيبة أن علياً قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع الرجل ما ليس عنده»²³⁸

وقد استند هذا القول إلى الحديث الصحيح عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «لا تبع ما ليس عندك»²³⁹

آراء المذاهب الفقهية الأربعة:

235 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج4، ص242.

236 الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج2، ص214.

237 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج5، ص207.

238 ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، ج5، ص32.

239 الترمذي، سنن الترمذي، ج3، ص532، رقم: (1232)، وقال: حديث حسن صحيح.

• **الحنفية:** أجازوا البيع مع شرط الخيار أو الوعد بالشرء، لكنهم ينهون عن بيع ما ليس في ملك الإنسان في صورة بيع المعدوم، إلا في بعض الصور كالسلم²⁴⁰.

• **المالكية:** ينهون عن بيع ما ليس في ملك الإنسان، ويعدونه بيع غرر، إلا في بيع السلم بشروطه²⁴¹.

• **الشافعية:** لا يجوز عندهم بيع ما ليس مملوكًا للبائع وقت العقد، لما في ذلك من الغرر والجهالة، ويستثنون بيع السلم بشروطه²⁴².

• **الحنابلة:** قالوا بعدم جواز بيع ما لا يملكه البائع، مستدلين بحديث حكيم بن حزام، ويستثنون السلم أيضًا²⁴³.

رابعاً: التفريق بين النقد والنسيئة في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة (مسألة الربا في الصرف)

ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه التشديد في مسألة بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلا أن يكون يداً بيد سواء بسواء، وهو ما وافق فيه ظاهر الأحاديث الصحيحة في باب الربا والصرف. وقد نقل ابن أبي شيبة عن علي رضي الله عنه أنه قال:

240 الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج5، ص222.

241 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج4، ص255.

242 الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج2، ص15.

243 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج4، ص353.

«الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، مثلاً بمثل، يدًا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد

أرئى²⁴⁴»

وهذا موافق لما ثبت في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل سواء بسواء يدًا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد²⁴⁵»

أقوال المذاهب الأربعة:

• **الحنفية:** أوجبوا التماثل والتقابض في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة، واشتروطوا التقابض فوراً لمنع الربا، مع إجازة التفاضل بين الذهب والفضة لاختلاف الجنس بشرط القبض في المجلس²⁴⁶.

• **المالكية:** يشترطون التقابض في المجلس للذهب بالذهب والفضة بالفضة، وإلا فسد العقد²⁴⁷.

• **الشافعية:** أوجبوا التماثل والتقابض في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة، ومنعوا التفاضل والنسيئة، إلا أن يختلف الجنس فيجوز التفاضل ويشترط التقابض²⁴⁸.

244 عبد الرزاق، المصنف، ج8، ص104، رقم الأثر. (13695)

245 مسلم، صحيح مسلم، ج3، ص1211، حديث رقم. (1587)

246 ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج6، ص125.

247 القرافي، الذخيرة، ج5، ص12.

248 النووي، المجموع شرح المهذب، ج9، ص362.

• **الحنابلة:** وافقوا على اشتراط التماثل والتقابض في بيع الجنس الواحد من الذهب أو الفضة، وأجازوا التفاضل مع اختلاف الجنس بشرط القبض في المجلس²⁴⁹.

خامسًا: اشتراط الكفيل في الدين

الكفالة في الدين من الوسائل الشرعية لحفظ الحقوق المالية وتوثيق الالتزامات بين الناس. وهي أن يلتزم شخصٌ بضمان دين غيره، بحيث إذا عجز المدين عن السداد وجب على الكفيل الوفاء به. وقد ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يُميز اشتراط الكفيل في الديون، ويأخذ بهذا الشرط إذا اتفق عليه الطرفان، وهو ما أثر عنه في مسألة توثيق العقود والديون لضمان الحقوق. وقد أشار إلى هذا القول ابن قدامة في المغني، وذكره ضمن الصحابة الذين قالوا بجواز اشتراط الكفيل في الدين²⁵⁰.

ويستند هذا القول إلى عموم قوله تعالى في آية الدين: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ [البقرة: 283]. والآية تُثبت مشروعية التوثيق بالكتابة أو الشهود أو الرهن أو الكفالة، بحسب ما يتفق عليه الطرفان لضمان أداء الحقوق. وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم العمل بالكفالة في الديون، كما في قصة الرجل الذي ضمن عن غيره فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «الزعيم غارم»²⁵¹ (أي الكفيل ضامن).

249 ابن مفلح الحنبلي، *الفروع وتصحيح الفروع*، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: عبد الله التركي، 1990م، ج4، ص74.

250 المقدسي، *المغني*، ص433.

251 السجستاني، *سنن أبي داود*، ج3، ص831، حديث رقم (3508).

أقوال المذاهب الأربعة:

• **الحنفية:** قالوا بجواز الكفالة في الدين والحقوق المالية، وهي عقد لازم إذا توفرت

الشروط الشرعية²⁵².

• **المالكية:** أجازوا الكفالة، وعدّوها من العقود الجائزة شرعاً في الدين وغيره، ما لم

تتضمن غرراً أو شرطاً فاسداً²⁵³.

• **الشافعية:** قالوا بجواز الكفالة في الدين، وأكدوا لزومها متى تمت شروطها، ويجوز

اشتراط الكفيل في العقد²⁵⁴.

• **الحنابلة:** أجازوا الكفالة واعتبروها عقداً لازماً إذا التزم به الكفيل، وهو المعتمد في

المذهب²⁵⁵.

4.3. المبحث الثالث: اجتهادات علي بن أبي طالب رضي الله عنه في النوازل

والاجتهادات ذات الطابع الجماعي

عرف عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقهه العميق وحرصه على المصلحة

العامّة للأمة، وظهر ذلك جلياً في اجتهاداته المتعلقة بالنوازل والقضايا ذات الطابع الجماعي،

سواء في الأمور السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية. وقد عُني رضي الله عنه في خلافته

252 ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، د.ت، ج6، ص206.

253 القرافي، الذخيرة، ج5، ص505.

254 النووي، المجموع شرح المذهب، ج9، ص290.

255 الحنبلي، الفروع وتصحيح الفروع، ج4، ص297.

بالنظر في الحوادث التي لم يرد فيها نص قاطع، معتمداً على أصول الشريعة ومقاصدها، وموازناً بين المصالح والمفاسد، ومسترشداً بما ورثه من العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

• وقد تميّزت اجتهاداته في هذا الباب بالاعتدال والتوازن، مع الحرص على وحدة صف المسلمين، ودرء الفتنة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

• وسأعرض في هذا المبحث أبرز هذه الاجتهادات، مع بيان أقوال الفقهاء فيها وذكر الترجيح.

أولاً: التعامل مع الخوارج

واجه علي بن أبي طالب رضي الله عنه في خلافته واحدة من أعقد النوازل السياسية ذات البعد الفقهي، وهي ظهور الخوارج وخروجهم على جماعة المسلمين بالسيف والتكفير.

وقد تميز موقف علي رضي الله عنه تجاههم بميزان دقيق بين حفظ وحدة الأمة وبين ردع الفتنة، مع الالتزام الصارم بالعدل والشريعة في معاملتهم.

• وقد بيّن علي رضي الله عنه موقفه من الخوارج في قوله المشهور عنهم: «لا نقاتلهم حتى يبدأونا، ويدعونا إلى ما نحن عليه فيأبوا»²⁵⁶

وكذلك قوله: «إن سكتوا تركناهم، وإن أفسدوا قاتلناهم»²⁵⁷

256 جمع الشريف الرضي، نهج البلاغة، بيروت، دار المعرفة، د.ت، ج3، ص83.

257 محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، القاهرة، دار المعارف، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، 1968م، ج5، ص92.

وقد تعامل علي رضي الله عنه مع الخوارج وفق القواعد الآتية:

- عدم قتالهم لجرد اعتقادهم أو أقوالهم.
- عدم المساس بحقوقهم كمواطنين في الدولة الإسلامية ما داموا غير محاربين.
- قتالهم فقط إذا أفسدوا في الأرض أو حملوا السلاح ضد جماعة المسلمين.
- عدم التمثيل بقتلهم، وحرمة أخذ أموالهم أو سبي نسائهم.

• وقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه أن عليًا لما قاتل الخوارج يوم النهروان قال:

«لا تتبعوا مدبرًا، ولا تجهزوا على جريح، ولا تفتحوا بيتًا مُغلَقًا»²⁵⁸

أقوال الفقهاء حول قتال الخوارج:

• الحنفية: قالوا بوجوب قتال الخوارج إذا قاتلوا المسلمين وخرجوا بالسيف، واستدلوا

بموقف علي رضي الله عنه²⁵⁹.

• المالكية: قالوا بوجوب قتال الخوارج إذا أظهروا الفساد وحملوا السلاح، واستدلوا بما

فعله علي رضي الله عنه معهم²⁶⁰.

258 عبد الرزاق بن همام الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، بيروت، المكتب الإسلامي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي،

1972م، ج 11، ص 142، رقم 19967

259 الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج 7، ص 136.

260 الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج 6، ص 442.

• الشافعية: أجازوا قتال الخوارج إذا بدؤوا بالقتال، مع تركهم إن لم يفسدوا، واعتبروا فعل علي رضي الله عنه أصلاً في هذا الباب²⁶¹.

• الحنابلة: وافقوا على قتال الخوارج إذا أفسدوا في الأرض أو قاتلوا المسلمين، وهو المعتمد في المذهب، مستدلين بموقف علي رضي الله عنه²⁶².

ثانياً: اجتهاده في الهدنة والمصالحة مع الخصوم

• اشتهر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سعة أفقه الفقهي والسياسي في التعامل مع خصومه خلال الفتن الكبرى التي عصفت بالأمة الإسلامية في زمانه، لا سيما مع أهل الشام ومن كان على رأسهم معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، وكذلك مع الخوارج بعد انشقاقهم، حيث أبدى مرونة في قبول الهدنة والمصالحة إذا تحقق بها حفظ الدماء ووحدت الأمة، وكان يُقدم المصلحة العامة على النزاع.

• وقد أخرج ابن أبي شيبة أن علياً رضي الله عنه كان يقول: «إني لأرجو أن يُصلح الله بهذا الصلح أمر هذه الأمة، وأن يحقن بهم الدماء»²⁶³ وقد قبل علي رضي الله عنه التحكيم بينه وبين معاوية رضي الله عنهما بعد معركة صفين بناءً على طلب القوم، رغم كونه

261 الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج4، ص423.

262 المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج10، ص283.

263 ابن أبي شيبة، المصنف، ج7، ص563.

رأى في ذلك نزولاً عن الحزم، لكنه وافق لما رأى فيه من دفع الفتنة وحفظ وحدة المسلمين.
وقال في ذلك: «أنا مع كتاب الله حيثما دار»²⁶⁴

ثالثاً: اجتهاد علي رضي الله عنه في منع الغنائم عن المقاتلين في الفتنة الداخلية:

من أعظم النوازل التي وقعت في عهد الخلفاء الراشدين هي الفتنة الكبرى، والتي كان من أبرز فقهاء زمانها علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
وقد انفرد علي باجتهاد فريد في التعامل مع القتال الداخلي (قتال المسلمين بعضهم بعضاً)، وهو: منع تقسيم الغنائم (المال والسلاح) التي تُؤخذ من الطرف الآخر، رغم تحقق الغلبة، ورفض استرقاق المقاتلين أو قتل الجرحى أو سبي الذراري، بل قال:
“ هم إخواننا بغوا علينا “ ، فرفع السيف عند الضرورة، ولكنه منع آثار الحرب التي تشرع في قتال الكفار.

وقد ثبت هذا عنه في أثر مشهور، أنه قال: “ لا يُتبع مدبر، ولا يُقتل جريح، ولا تُقسم لهم فيء، ولا تُسبي ذراريهم”²⁶⁵ . وهذا الاجتهاد من علي رضي الله عنه أصبح أصلاً فقهياً عند جمهور أهل السنة في التعامل مع البغاة²⁶⁶ ، واعتمد عليه في كتب السياسة الشرعية والفقهاء الجنائي.

264 ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نصح البلاغة، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، 1959م، ج2، ص117.

265 سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور، الرياض، دار الصميعي، تحقيق: سعد الحميد، 1993م، ج2، ص536.

266 علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج7، ص134.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية التي امتدت على فصول متعددة، وقفنا خلالها على جملة من الاجتهادات الفقهية المنقولة عن الخليفين الراشدين: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وتلمّسنا أثر هذه الاجتهادات في تكوين الفقه الإسلامي المدوّن، نستطيع أن نخلص إلى ما يلي:

1. أن اجتهادات عثمان وعلي رضي الله عنهما شكّلت أنموذجاً بارزاً للاجتهاد الراشدي، إذ انطلقت من نصوص الوحي، ومقاصد الشريعة، وضرورات الواقع، فكانت مزيجاً من الورع العلمي، والبصيرة السياسية، والفهم المقاصدي.
2. تميّز اجتهاد عثمان بن عفان رضي الله عنه بالحسّ الإداري والتنظيمي، فكانت قراراته في جمع المصحف، وتنظيم الأذان، وتوزيع العطاء، وغير ذلك، من أبرز صور السياسة الشرعية التي لبّت حاجات الأمة المتوسّعة.
3. أما اجتهادات علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فغلب عليها البعد القضائي والأصولي، فقد اشتهر بـ “أقضى الصحابة”، وكانت فتاواه دقيقة، تؤصّل للأحكام وتقيمها على أركانها من الدليل والعدل والرحمة.
4. أثر اجتهادات الخليفين ظاهرٌ في كتب الفقه المذهبي الأربعة، فقد نقل الأئمة الفقهاء أقوالهما، وناقشوها، واعتمدوها أحياناً أو خالفوها، مما يدل على حيويّة الفقه الراشدي وأصالته.

5. الرسالة أكدت أن فقه الصحابة، خصوصًا الخلفاء الراشدين، يمثل أساسًا راسخًا لكل اجتهاد معاصر، وأن العودة إليه ضرورة في ظل التحديات المعاصرة وتعدد النوازل.

التوصيات

1. العناية بدراسة الفقه الراشدي ضمن البرامج الأكاديمية في الكليات الشرعية، وعدم الاكتفاء بدراسة الفقه المذهبي بمعزل عن الأصول النبوية والراشدية.
2. تشجيع البحوث التي تُعنى باجتهادات الصحابة كلٌّ على حدة، بحيث يتم استقراء أقوالهم وتحليلها، وربطها بالمصادر، ومقارنتها بالمذاهب الفقهية.
3. إعادة صياغة المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الفقه الإسلامي المعاصر في ضوء اجتهادات الخلفاء الراشدين، لأنها تمثل أرقى صور التطبيق العملي للشرعية في بيئة الحكم والإدارة.

4. الدعوة إلى إنشاء موسوعة علمية متخصصة في فتاوى الصحابة واجتهاداتهم، تجمع بين الروايات والآثار، وتخرج الأحاديث، وتحليل المواقف.
5. الاهتمام بالمصادر التراثية المهملة التي تضم روايات نادرة عن الصحابة، وتحقيقها تحقيقًا علميًا دقيقًا، لأن كثيرًا من تراث الصحابة لم يُستثمر بعد.

خاتمة الختام

ختامًا، فإن هذا البحث لم يدعِ الإحاطة بكل أقوال الخلفتين عثمان وعلي رضي الله عنهما، ولكنّه اجتهد في جمع الموثوق منها، وتحليل ما له أثر فقهي واضح، وبيان مكانته في

البناء الفقهي للأمة. ولعلّ في هذا الجهد المتواضع ما يُسهم في إعادة الاعتبار للفقّه الراشدي

في واقعنا الفقهي والفكري المعاصر، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.



فهرس المصادر والمراجع

- ابن حجر العسقلاني. *الإصابة في تمييز الصحابة*. دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1995، ج. 1.
- الذهبي، شمس الدين. *سير أعلام النبلاء*. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1997.
- بلال، أحمد. *تاريخ الثقافة الإسلامية*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 2004.
- ابن كثير، إسماعيل. *البداية والنهاية*. تحقيق عبد الله التركي. الرياض: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1999.
- الذهبي، شمس الدين. *ترجمة الخلفاء الراشدين*. تحقيق بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
- الطبري، محمد بن جرير. *تفسير الطبري (جامع البيان)*. (تحقيق أحمد شاكر). بيروت: مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ.
- الترمذي، محمد بن عيسى. *سنن الترمذي*. تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة: مصطفى الباب الحلبي، الطبعة الثانية، 1395هـ/1975م.
- ابن هشام، عبد الملك. *السيرة النبوية*. تحقيق مصطفى السقا وآخرون. بيروت: دار ابن كثير، 1415هـ/1995م، ج. 1.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. *الجامع الصحيح*. تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر. بيروت: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. *تيسير المنان في شرح عقيدة أهل الإيمان*. بيروت: دار ابن الجوزي، بدون تاريخ.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. *سنن أبي داود*. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ.

البخاري، محمد بن إسماعيل. *صحيح البخاري*. تحقيق مصطفى ديب البغا. دمشق - بيروت: دار ابن كثير، الطبعة الثالثة، 1407هـ/1987م، ج5.

مسلم، مسلم بن الحجاج. *صحيح مسلم*. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، ج4.

النووي، يحيى بن شرف. *شرح صحيح مسلم*. بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، ج1.
ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري. الرباط: وزارة الأوقاف المغربية، 1387هـ، ج1.

أحمد بن حنبل. *الزهد*. تحقيق محمد سعيد القحطاني. بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ.
الشافعي، محمد بن إدريس. *الرسالة*. تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار الخانجي، الطبعة الأولى، 1358هـ.

السرخسي، محمد بن أحمد. *أصول السرخسي*. تحقيق أبو الوفا الأفعاني. بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ، ج1.

ابن قدامة، موفق الدين عبد الله. *روضة الناظر وجنة المناظر*. تحقيق طه جابر العلواني. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1412هـ، ج1.

ابن أبي حاتم الرازي. *الجرح والتعديل*. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. *المصنف*. تحقيق: كمال يوسف الحوت. بيروت: دار الفكر، 1994، ج2.

ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو. *كتاب السنة*. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. بيروت: المكتب الإسلامي، 1980.

ابن أبي يعلى، محمد بن محمد. *طبقات الحنابلة*. تحقيق: محمد حامد الفقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، 1992.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. *السياسة الشرعية*. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997.

ابن حزم، علي بن أحمد. *المحلى*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار الفكر، د.ت، ج6.

ابن حنبل، أحمد. *مسند أحمد*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001، ج1.

ابن رشد، محمد بن أحمد (الجد). (البيان والتحصيل . تحقيق: محمد حجي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. الاستيعاب في معرفة الأصحاب . تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار الجيل، 1992، ج 3.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. الكافي في فقه أهل المدينة . تحقيق: محمد محمد عاشور. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، 1980، ج 1.

ابن عبد الحكم، عبد الله بن عبد الحكم. فتوح مصر والمغرب . تحقيق: محمد حلمي عبد الهادي. القاهرة: دار الفكر العربي، 1951.

ابن عبد ربه، أحمد بن محمد. العقد الفريد . بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.
ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد. العقود الدرية في تراجم الحنابلة . تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. بيروت: دار المعرفة، د.ت.

ابن العربي، محمد بن عبد الله. أحكام القرآن . تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة، د.ت.

ابن عاشور، محمد الطاهر. مقاصد الشريعة الإسلامية . تونس: الدار التونسية للنشر، 1970.

ابن عساكر، علي بن الحسن. تاريخ دمشق . تحقيق: علي شيري. بيروت: دار الفكر، 1995.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. المغني . تحقيق: عبد الله التركي. الرياض: دار عالم الكتب، 1996، ج 7.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين . تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الجيل، د.ت، ج 1.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر .*البداية والنهاية* . تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي . القاهرة: دار هجر، 1997، ج 7.

ابن ماجه، محمد بن يزيد .*سنن ابن ماجه* . تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي . القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت، ج 1.

ابن الهمام، كمال الدين .*شرح فتح القدير* . بيروت: دار الفكر، د.ت، ج 2.

ابن هشام، عبد الملك بن هشام .*السيرة النبوية* . تحقيق: مصطفى السقا وآخرين . بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

البيهقي، أحمد بن الحسين .*السنن الكبرى* . تحقيق: محمد عبد القادر عطا . بيروت: دار الكتب العلمية، 1994، ج 2.

البار، أحمد بن عمرو .*البحر الزخار المعروف بمسند البار* . تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله . المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2009، ج 5.

الترمذي، محمد بن عيسى .*سنن الترمذي* . تحقيق: أحمد شاكر . بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج 5.

الجصاص، أحمد بن علي .*أحكام القرآن* . بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

الجويني، عبد الكريم .*فتح العزيز شرح الوجيز* . تحقيق: لجنة الأزهر . بيروت: دار الكتب العلمية، 2004، ج 2.

الخطاب الرعيني، أحمد بن محمد .*مواهب الجليل في شرح مختصر خليل* . بيروت: دار الفكر، د.ت، ج 6.

الدردير، أحمد .*الشرح الكبير* . تحقيق: محمد الشاذلي النيفر . بيروت: دار الفكر، د.ت، ج 1.

الزركشي، محمد بن عبد الله. شرح الزركشي على مختصر الخزقي. تحقيق: عبد الله التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2004، ج2.

السرخسي، محمد بن أحمد. أصول السرخسي. تحقيق: أبو الوفا الأفغاني. بيروت: دار المعرفة، د.ت، ج1.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد. الأنساب. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني. بيروت: دار الجنان، 1988.

الشافعي، محمد بن إدريس. الأم. تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب. المنصورة: دار الوفاء، 2001، ج1.

الشرييني، محمد بن أحمد. مغني المحتاج. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997، ج4.

الشيبياني، محمد بن الحسن. الجامع الصغير. تحقيق: فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر، 1986.

الشيبياني، محمد بن الحسن. شرح السير الكبير. تحقيق: عبد العزيز الميمني. بيروت: دار إحياء العلوم، 1971، ج1.

الطحاوي، أحمد بن محمد. شرح معاني الآثار. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر، 1997، ج1.

الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الطبري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، 1968، ج4.

العيني، بدر الدين. البناءة شرح الهداية. بيروت: دار الكتب العلمية، 2000، ج2.

القراقي، شهاب الدين. الذخيرة. تحقيق: محمد بوخبزة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994.

القراقي، شهاب الدين .شرح التنقيح .تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: دار الفكر العربي، 1994، ج2.

المالكي، مالك بن أنس .المدونة الكبرى .بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ج2.
المرداوي، علي بن سليمان .الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف .بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج10.

المرغيناني، علي بن أبي بكر .الهداية في شرح بداية المبتدي .بيروت: دار الفكر، د.ت، ج2.
النووي، يحيى بن شرف .المجموع شرح المذهب .بيروت: دار الفكر، د.ت، ج5.
النووي، يحيى بن شرف .روضة الطالبين .تحقيق: عادل عبد الموجود. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003، ج3.

النسائي، أحمد بن شعيب .سنن النسائي .تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1985، ج2.

البخاري، محمد بن إسماعيل .صحيح البخاري .تحقيق: مصطفى ديب البغا. دمشق – بيروت: دار ابن كثير، 1987، ج2.

ابن ماجه، محمد بن يزيد .سنن ابن ماجه .تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر، د.ت، ج1.

الرضا، محمد رشيد .الفاروق عمر .بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ج1.
ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر .إعلام الموقعين عن رب العالمين .تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الجيل، د.ت، ج1.

أحمد بن حنبل. مسند أحمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى،

1421هـ/2001م، ج1.

الكاساني، علاء الدين. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية، 1986م، ج7.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. المصنف. تحقيق: كمال يوسف الحوت. بيروت: دار الفكر، 1994م،

ج2.

ابن حزم، علي بن أحمد. المحلى بالآثار. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار الفكر، د.ت، ج6.

المرغيناني، علي بن أبي بكر. الهداية في شرح بداية المبتدي. بيروت: دار الفكر، د.ت، ج2.

مالك بن أنس. المدونة الكبرى. رواية سحنون. بيروت: دار الكتب العلمية، ج2.

النووي، يحيى بن شرف. المجموع شرح المذهب. بيروت: دار الفكر، ج5.

البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. تحقيق: مصطفى ديب البغا. دمشق - بيروت: دار ابن

كثير، الطبعة الثالثة، 1407هـ/1987م، ج2.

الطحاوي. شرح معاني الآثار. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر، 1997م، ج1.

القرطبي، محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ج2.

النسائي، أحمد بن شعيب. السنن. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية،

الطبعة الثانية، 1406هـ، ج2.

الشافعي، محمد بن إدريس. الأم. تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب. المنصورة: دار الوفاء، 2001م،

ج1.

مالك بن أنس .المدونة الكبرى .بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ج1.

البيهقي، أحمد بن الحسين .السنن الكبرى .تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية،

1994م، ج2.

ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني .سنن ابن ماجه .تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء

الكتب العربية، د.ت، ج1.

الشيخاني، محمد بن الحسن .الجامع الصغير .تحقيق: فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر، 1986م.

الدردير، أحمد .الشرح الكبير .تحقيق: محمد الشاذلي النيفر. بيروت: دار الفكر، ج1.

الجويني، عبد الكريم .فتح العزيز شرح الوجيز .تحقيق: لجنة الأزهر. بيروت: دار الكتب العلمية،

2004م، ج2.

العيني، بدر الدين .البناية شرح الهداية .تحقيق: مجموعة من الباحثين. بيروت: دار الكتب العلمية،

2000م، ج2.

ابن عبد البر، يوسف .الكافي في فقه أهل المدينة .تحقيق: محمد محمد عاشور. الرياض: مكتبة الرياض

الحديثة، 1980م، ج1.

الرملي، شمس الدين .نهایة المحتاج إلى شرح المنهاج .تحقيق: لجنة من العلماء. بيروت: دار الفكر،

2003م، ج2.

الزركشي، محمد بن عبد الله .شرح الزركشي على مختصر الخرقي .تحقيق: عبد الله التركي. بيروت: مؤسسة

الرسالة، 2004م، ج2.

الشيبياني، محمد بن الحسن. شرح السير الكبير. تحقيق: عبد العزيز الميمني. بيروت: دار إحياء العلوم، 1971م، ج1.

الشيرازي، أبو إسحاق. المذهب في فقه الشافعي. تحقيق: عبد الله الزحيلي. دمشق: دار القلم، 2005م، ج1.

البنزار، أحمد بن عمرو. البحر الزخار المعروف بمسند البنزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2009م، ج5.

ابن الهمام، كمال الدين. شرح فتح القدير. بيروت: دار الفكر، د.ت، ج2.

النووي، يحيى بن شرف. روضة الطالبين. تحقيق: عادل عبد الموجود. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م، ج3.

ابن نجيم، زين الدين. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ج6.

القرافي، شهاب الدين. الدخيرة. تحقيق: محمد بوخبزة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م.

ابن مفلح، شمس الدين. الفروع وتصحيح الفروع. تحقيق: عبد الله التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1990م.

الفراء، أبو يعلى. الأحكام السلطانية. تحقيق: محمد حامد الفقي. بيروت: دار الفكر، 1983م.

KAYNAKÇA

- İbn Kesir, İsmail. *El-Bidaye ve'l-Nihaye* (2. Baskı). Riyad: İrsale Yayınları, 1999.
- İbn Teymiyye, Ahmed. *Mecmûu'l-Fetâvâ* (1. Baskı). Riyad: İrsale Yayınları, 1996.
- El-Zehebî, Şemseddin. *Tercemâtü'l-Hulefâ' er-Râşidîn* (1. Baskı). Beyrut: İrsale Yayınları, 1422 H.
- İbn Kesir, İsmail. *El-Bidaye ve'l-Nihaye* (2. Baskı). Riyad: İrsale Yayınları, 1999.
- El-Cürcânî, Abdulkâhir. *Delâilü'l-İcâz* (1. Baskı). Beyrut: Dar el-Kütüb el-İlmîye, 2003.
- İbn Kesir, İsmail. *El-Bidaye ve'l-Nihaye* (2. Baskı). Riyad: İrsale Yayınları, 1999.
- İbn Teymiyye, Ahmed. *Mecmûu'l-Fetâvâ* (1. Baskı). Riyad: İrsale Yayınları, 1996.
- Bilal, Ahmed. *İslam Kültür Tarihi*. (1. Baskı). Kahire: Anglo Mısır Yayınları, 2004.
- Es-Suudî, Ayyid bin Abdullah. *Resûlullah'ın Halifeleri* (2. Baskı). Riyad: El-Endelüs Yayınları, 2008.
- El-Cârûdî, Muhammed. *İslam Tarihi ve Gerçeklik*. Beyrut: El-Ratib Yayınları, 2010.
- Dr. Es-Salâbî, Ali. *Raşit Halifeler: Halife Osman bin Affân* (1. Baskı). Kahire: El-İmân Yayınları, 2004.
- El-Buhârî, Muhammed bin İsmail. *Sahîh el-Buhârî*. Medine: İbn el-Cevzî Yayınları, 1427 H.
- El-Zehebî, Şemseddin. *Târîh el-İslâm*. Kahire: El-Kitâb el-Arabî Yayınları, 1993.
- El-Vuheybî, Âdil. *Raşit Halifelerin İctihadları*. Medine: El-Medîne Gazetesi, 2010.
- Fûâd, Abdullah. *İslam Fıkhi Raşit Döneminde*. Dammam: El-İmân Yayınları, 2005.
- İbn Hazm, Endülüsî. *El-Muhallâ*. Kahire: Dar el-Kütüb el-İlmîye, 1988.
- El-Hüseynî, Abdü'l-Hüseyn. *İslam Şeriat Tarihi*. Umman: İslam Üniversitesi, 2005.
- Sâlim, Mehdi. *İslam Fıkhi Yüzyıllar Boyunca*. Beyrut: Dar el-Fikr Yayınları, 2011.
- Es-Süyûtî, Celâleddîn. *Et-Tahbîr fî Ulûm et-Tefsîr* (1. Baskı). Kahire: Dar el-Kütüb el-Hadîse, 2001.

- El-Halîlî, Abdullah. *İmam Ali'nin Fıkhı* (1. Baskı). Riyad: Al-'Ubeykân Yayınları, 2005.
- El-Hatîb, Abdül-Azîz. *İmamların Oruç Konusundaki Görüşleri* (2. Baskı). Kahire: Dar el-Ma'arif, 2010.
- El-Müsâwî, Ca'fer. *İslam Fıkhı ve Usûlü* (1. Baskı). Beyrut: Dar el-Kütüb el-İlmîye, 2004.
- Es-Sâbûnî, Abdü'r-Rahman. *İslam'da Mali İşlemler* (1. Baskı). Riyad: Dar el-Fikr, 2009.
- El-Hudayrî, Muhammed. *İslam'da Hukuki İctihad* (1. Baskı). Doha: İslamî Yayınlar, 2012.
- Eş-Şîrâzî, Hasan. *İslam Ahlâkı* (2. Baskı). Beyrut: Dar el-Fikr, 2006.
- El-Kâdî, Nâsır. *Şeriat'ta Hudûd* (1. Baskı). Riyad: Dar el-İlm, 2011.
- El-Hâc, Ali. *İslam'da Hudûd Fıkhı* (1. Baskı). Kahire: Maktabat el-Usra, 2008.
- Et-Taberî, Muhammed bin Cerîr. *Târîh et-Taberî* (5. Baskı). Beyrut: Dar el-Kütüb el-İlmîye, 1996.
- İbn Ebi Şeybe, Abdullah. *El-Müsannef* (1. Baskı). Kuveyt: Dar el-Kütüb el-İlmîye, 2011.
- El-Belâzürî, Ahmed bin Yahyâ. *Fütûh el-Buldan* (1. Baskı). Beyrut: Dar el-Kütüb el-İlmîye, 2002.
- El-Gazzâlî, Muhammed. *İslam'da Siyasi Fıkıh* (1. Baskı). Kahire: Dar el-Fikr el-Mu'âsır, 2009.
- İbn Kesir, İsmail. *El-Bidaye ve'l-Nihaye* . (2. Baskı). Riyad: Maktabat el-'Ubeykân, 2010.
- El-Fahhar Râzî, Muhammed bin Ömer. *Tefsîr er-Râzî* (1. Baskı). Beyrut: Dar el-Kütüb el-İlmîye, 2003.
- Ömer, Muhammed. *İmam Ali'nin Fıkhî Hadisleri* (1. Baskı). Beyrut: El-İmân Yayınları, 2007.
- El-Belâzürî, Ahmed. *En-Sâbü'l-Eşrâf* (2. Baskı). Beyrut: Dar el-Fikr, 2008.
- Eş-Şâfî'î, Muhammed. *Er-Risâle* (1. Baskı). Kahire: Dar el-Kütüb el-İlmîye, 2014.

- İbn Hazm, Muhammed. *El-Muhallâ bil-Âthâr* (1. Baskı). Kahire: Dar el-Ma'rifa, 2001.
- El-Zerküşî, Bedreddin. *El-Burhân fî Ulûm el-Kur'ân* (2. Baskı). Kahire: Dar el-Vefâ, 1997.
- Er-Râzî, Muhammed. *Mehâsin et-Te'vîl* (1. Baskı). Kahire: Dar el-Kütüb el-İlmîye, 1995.
- El-Behbânî, Muhammed. *Şii Fıkhi* (1. Baskı). Beyrut: Dar el-Ma'ârif el-İslâmîye, 2008.
- El-Kûfî, El-Emîn. *Haneî Mezhebi* (3. Baskı). Mekke: Dar el-Cil, 2003.
- El-Amî, Reşîd. *İslam'da Hudûd Fıkhi* (1. Baskı). Kahire: Dar el-Fikr el-Mu'âsır, 2009.
- İbn Sahnûn, Abdullah. *El-Medûne el-Kübrâ* (1. Baskı). Tunus: Dar el-Fikr, 1995.
- El-Kafrî, Şihâbeddin. *El-Furûk* (1. Baskı). İskenderiye: Maktabat İskenderiye, 2008.
- Kenz el- 'Amâl* müellif: Ali bin Hasen el-Muttakî el-Hindî: Dar el-Kütüb el-İlmîye, baskı yılı 1990.
- El-Um* müellif: Muhammed bin İdris eş-Şâfi'î: Dar el-Ma'rifa, baskı yılı 1988.
- El-Mughni* Abdullah bin Ahmed bin Kudâme: Dar el-Kütüb el-İlmîye, baskı yılı 2002.
- Es-Sünne Zeyd Zeyd bin Ali bin el-Hüseyn*: Dar İhyâ' el-Turâth el-Arabî, baskı yılı 1999.
- İbn Ebi Şeybe Abdullah bin Ebi Şeybe: Dar el-Vatan, baskı yılı 1997.
- Sünen el-Beyhakî* Ahmed bin el-Hüseyn el-Beyhakî: Dar el-Kitâb el-Arabî, baskı yılı 1994.
- El-Muhallâ* İbn Hazm el-Endülüsî: Dar er-Râ'id el-Arabî, baskı yılı 1989.
- Keşf el-Gumma* Ali bin İsa el-Arbelî, baskı yılı 1995.
- Es-Sünen el-Mesned* Abdulrezzâk bin Hemâm: Dar el-Memun li'l-Turâth, baskı yılı 1992.